مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية
Anbar University Journal Of Islamic Sciences
P. ISSN: 2071-6028 E. ISSN: 2706-8722
Volume 16- Issue 3 - September 2025 | المجلد 16- العدد 3 -أيلول 2025م

علل أحاديثِ معمر بن راشد عن ثابت البُنَاني في السنن الأربعةِ جمعاً ودراسة

أ.د. صالح بن عبد الله آل ناصر عسيري

الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة / كلية الحديث الشريف – قسم فقه السنة ومصادرها

1- الإيميل:
alkamis1390@gmail.com

DOI: 10.34278/aujis.2025.189030

تاريخ استلام البحث: 2024/11/14م

تاريخ قبول البحث للنشر: 2025/1/16م

تاريخ نشر البحث: 2025/9/1م

الكلمات المفتاحية:
علل، أحاديث، معمر، ثابت، السنن.

©Authors, 2025, College of Islamic Sciences University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص

يقوم البحث على جمع الأحاديثِ المُعَلَّةِ، والتي هي من مرويات معمر بن راشد، عن ثابت البُناني في السنن الأربعة، هذا وقد سلك الباحث في أحاديث الدراسة منهجًا: استقرائيًا تحليلاً نقديًا، وكان من أهم نتائج البحث التي خرج بها: رواية معمر بن راشد عن ثابت البُنَاني مقدوح فيها، ومنها: أنَّ البحث يُظْهِرُ منزلة وقدر الأئمة المتقدمين في تفتيشهم لأحوال الرواة، ووصفهم بما يناسب حالهم، فمن الرواة من ضعف حديثه عن بعض الشيوخ دون بعض، ومنهم من ضعف حديثه في بعض الأمكنة دون بعض، ومعمر بن راشد ممن تحقق فيه الوصفان، ومنها: أنَّ المُعَلَّ من مرويات معمر، عن ثابت في السنن الأربعة ممن ليس له فيها متابع، أو لحديثه الذي هو قيد الدراسة شاهد بلغت: خمسة أحاديث من مجموع ثلاثة عشر حديثًا.

A compilation and study of the defective Traditions of Ma‘mar bin Rāshid as narrated by Thābit Al-bunāny in the four Sunan

Prof. Dr. Ṣāliḥ bin ‘Abdullāh Āl Nāṣir ‘Asīrī

Faculty of ḥadīth- Department of the Jurisprudence of the Sunnah and its Sources at the Islamic University of Al-Madīnah Al-Munawwarah

1: Email: alkamis1390@gmail.com

Abstract:

The study focuses on the compilation of defective traditions attributed to Ma‘mar bin Rāshid, as narrated by Thābit Al-bunāny, across the four Sunan collections. The researcher employed an inductive critical analysis approach to examine these traditions. A significant finding of the research indicates that the narrations of Ma‘mar bin Rāshid from Thābit Al-bunān are subject to criticism.

The research highlights the high regard and meticulousness of early imams in assessing the qualifications of narrators, noting that some narrators possess weak traditions from certain sheikhs while being reliable with others. Notably, some narrators exhibit weaknesses in specific instances, and Ma‘mar bin Rāshid exemplifies this duality. Furthermore, the defective traditions from Ma‘mar, as narrated by Thabit in the four Sunan, include those that lack supporting witnesses, with only five out of a total of thirteen traditions under scrutiny having corroborative evidence.

DOI: 10.34278/aujis.2025.189030

Submitted:	**14/11 /2024**
Accepted:	**16/1 /2024**
Published:	**1 /9 /2025**

Keywords:
Defects, Traditions, Ma‘mar, Thābit, Al- sunan.

©Authors, 2025, College of Islamic Sciences University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله عددَ ما خلقَ، والحمد لله مِلْءَ ما خلقَ، والحمد لله عددَ ما في السماوات والأرض، والحمد لله مِلْءَ السماوات والأرض، والحمد لله عددَ ما أحصى كتابُهُ، والحمد لله مِلْءَ ما أحصى كتابُهُ، والحمد لله عددَ كُلِّ شيْءٍ، والحمد لله مِلْءَ كل شيْءٍ[1] وصلى الله وسلم على نبيه محمد أفضلَ صلاة وأزكاها، وأطيبها وأنماها، وأتمها وأوفاها، صلاة تملأ ما بين الأرض والسماء، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذا بحث بعنوان: (عِلل أحاديث معمر بن راشد عن ثابت البُناني في السنن الأربعة جمعًا ودراسة)، فمعمر بن راشد من الرواة الذين تدور عليهم الأسانيد، وهو مع ثقته وإمامته قد تُكلِّم في حديثه عن بعض الرواة، وفي بعض الأمكنة.

وقد أفرد بعض النُّقاد علل أحاديث بعض الرواة في مصنفات؛ كـــ: (علل حديث ابن عيينة)، لعلي بن المديني، و (علل حديث الزُّهري)، لمحمد بن يحيى الذُّهلي، و (علل حديث مالك بن أنس)، لأبي حاتم بن حبان، إلى غير ذلك مما يطول تعْداده، فالبحث في علل أحاديث بعض الرواة جادة سلكها بعض النَّقاد، وأفردوا لها مصنفات.

أهمية الموضوع:

الموضوع غاية في الأهمية؛ إذ هو يبحث في جانب يُعَدُّ من أدقِّ وأجل وأغمض أنواع علوم الحديث، ألا وهو علم علل الحديث، وكان من أهم الأمور الباعثة للكتابة فيه ما لحظته من أنَّ بعض من يتصدى للتحقيق يصحح أحاديث معمر مطلقًا، دون أنْ يلتفت أو يراعي جوانب النقد في حديثه.

منهج البحث:

اتَّبعتُ في أحاديث الدراسة عِدَّةِ مناهج:

---

(1) أحمد بن حنبل الشيباني، *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. تح: شعيب الأرنؤوط وآخرين. ط1. (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـــ)، 36: 458، برقم 22144.

1- **المنهج الاستقرائي:** وذلك من خلال تتبع وجمع أحاديث معمر بن راشد عن ثابت البُناني في السنن الأربعة.
2- **المنهج التحليلي:** وذلك بضرب طرق الحديث بعضها ببعض، وتحليل ما تفرد به معمر عن شيخه ثابت البُنَاني، أو ما خالف فيه معمر بن راشد أصحاب ثابت.
3- **المنهج النقدي:** والبحث قائم عليه، وذلك من خلال الفحص والتنقيد لمواطن الخطأ والصواب في أحاديث معمر، عن ثابت التي ثبتت علتها في السنن الأربعة.

مشكلة البحث:

عمر بن راشد مُضَعَّفٌ حديثه في ثابت البُناني:

1. فهل توخى أصحاب السنن الأربعة في إخراج أحاديث معمر بن راشد عن ثابت البُناني الانتقاء مما صحَّ من حديثه، أم أنَّهم لم يراعوا ذلك لكونهم لم يشترطوا الصحة؟
2. وهل انتقد أحدٌ من الأئمة أحاديث معمر، عن ثابت في السنن الأربعة على جهة الخصوص؟
3. وهل نصَّ أحد من النقاد على أنَّ أحاديث معمر، عن ثابت في السنن الأربعة صحيحة؟
4. وهل كلُّ تفردٍ يتفردُ به معمر عن ثابت يكون مُعَلاً؟

حدود البحث:

هذا البحث يختص بجمع علل أحاديث معمر بن راشد، عن ثابت البُناني في السنن الأربعة، ثم القيام بدراسة طرقها، وبيان الحكم عليها.

الدراسات السابقة:

لم أقف – بحسب اجتهادي– على من أفرد هذا البحث، وذلك من خلال تتبعي لدليل الأبحاث المحكمة، وسؤال المختصين، ولكن وقفت على بعض الرسائل والأبحاث والتي تتعلق بمعمر بن راشد، فمما وقفت عليه:

1- مواطن الرواة وأثرها في علم الحديث: دراسة نظرية تطبيقية من خلال حديث معمر بن راشد، وإسماعيل بن عياش، إعداد: د. أحمد بن يحيى بن أحمد الكندي، وهي

عبارة عن رسالة ماجستير، قدمت في كلية أصول الدين – قسم الحديث– بالجامعة الأردنية.

ومن خلال فحص الرسالة كان القدر المشترك بين بحثي وبين رسالة الدكتور الكندي في حديثين فقط، وهما: الحديث الأول، والخامس.

ومما يلاحظ على عمل الدكتور الاختصار، والذي يصل أحياناً إلى درجة الإخلال، فالحديث الأول على سبيل المثال لم يجمع الدكتور طرق الحديث على جهة الاستيعاب، ولم يذكر المحفوظ عن معمر بن راشد، وقد تناوله الدكتور في صفحة واحدة فقط، وتناولته في أكثر من سبع صفحات.

2- الانتصار للصحيحين دراسة توثيقية تطبيقية، أ.د. نافذ حسين حمّاد، نشر دار ابن الجوزي، عقد في الفصل الثاني مبحثًا ثانياً يتعلق بشيوخ معمر بن راشد وتلاميذه المضَعَّف فيهم، دراسة تطبيقية على الصحيحين ، ثمَّ ذكر روايات معمر عن ثابت في الصحيحين، فالبخاري لم يخرج إلا رواية واحدة معلقة، وأخرج مسلم رويتين، وهي مما توبع عليه معمر، عن ثابت.

فرسالة الدكتور متعلقة بروايات معمر عن ثابت في الصحيحين، وبحثي متعلق بروايات معمر عن ثابت في السنن الأربعة.

3- معمر بن راشد ومرويات البصريين عنه في الصحيحين، وهو من إعداد: أ.د. حسن عبه جي، وهو عبارة عن بحث محكم، نشر في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود، في العدد الرابع والخمسين، 1427هـ، وبحث الدكتور متعلق بمرويات البصريين عن معمر في الصحيحين؛ إذ إنَّ روايات البصريين عن معمر متكلم فيها، فأثبت الدكتور أنَّ هذه المرويات مما توبعوا عليها، وكل هذا مما لا علاقة له بموضوع بحثي.

4- الأثر المكاني في حال الراوي "معمر بن راشد" أنموذجًا، وهو من إعداد: د. عادل بن سعد المطرفي، وهو عبارة عن بحث محكم، نشر في مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، ملحق العدد (66)، وقد تناول الدكتور المطرفي حال معمر بن راشد بالبصرة تحديداً، وهذا كله لا علاقة له ببحثي.

خطة البحث:

جاءت خطة البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع، وهي على النحو التالي:

- ✓ **المقدمة فذكرت فيها بعد الافتتاحية أهمية الموضوع، ومنهجه، ومُشكلته، وحدوده، والدراسات السابقة، وخطته.**

وأمَّا المباحث فعلى النحو التالي:

- ✓ **المبحث الأول: ترجمة مختصرة لمعمر بن راشد، وثابت البُنَاني، وفيه مطلبان:**

المطلب الأول: ترجمة مختصرة لمعمر بن راشد.

المطلب الثاني: ترجمة مختصرة لثابت البناني.

- ✓ **المبحث الثاني: كلام النُّقاد في أحاديث معمر بن راشد، وفيه مطلبان:**

المطلب الأول: الأمكنة التي تُكلم في حديث معمر فيها.

المطلب الثاني: الشيوخ الذين تُكلِّم في حديث معمر عنهم.

- ✓ **المبحث الثالث :أحاديث معمر عن ثابت المعلة في السنن الأربعة، وفيه خمسة مطالب:**

المطلب الأول: تخريج الحديث الأول، والكشف عن علته.

المطلب الثاني: تخريج الحديث الثاني، والكشف عن علته.

المطلب الثالث: تخريج الحديث الثالث، والكشف عن علته.

المبحث الرابع: تخريج الحديث الرابع، والكشف عن علته.

المطلب الخامس: تخريج الحديث الخامس، والكشف عن علته.

- ✓ **الخاتمة: فذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.**
- ✓ **المصادر والمراجع.**

إجراءات البحث:

1. جمع الأحاديث المُعَلَّة من مرويات معمر بن راشد عن ثابت البُنَاني في السنن الأربعة، وقد ظهر لي أنَّ المعلَّ منها: خمسة أحاديث من مجموع ثلاثة عشر

حديثًا[1].

2. تخريج تلك الأحاديث المُعَلَّة، مع محاولة الاستيعاب لطرقها، وبيان الاختلاف الوارد في تلك الطرق، ودراسة الأوجه المختلفة، والتراجم لرواتها.
3. أُعمل قرائن الترجيح بين الأوجه المختلفة وفق القواعد المعتبرة عند أهل الفن.
4. أنقل ما أقف عليه من أقوال أهل العلم بالعلل عند الاختيار أو ترجيح وجه على آخر، أو بيان حكم.
5. أُبيّن ما يحتاج إلى بيان من كتب: غريب الحديث، أو كتب اللغة.

---

(1) ثمانية أحاديث منها غير مُعلة؛ إذ هي مما توبع عليها إمَّا معمر بن راشد، أو ثابت البُناني، ومواضع هذه الأحاديث من السنن على النحو التالي:

1- سليمان بن الأشعث أبو داود. *كتاب السنن*. تح: شعيب الأرنؤوط وآخرين. ط1. (دمشق: الرسالة العالمية، 1430هـ)، 7: 284، كتاب الأدب، باب في الغناء، برقم: 4923.

2- المصدر نفسه، 6: 255، كتاب الترجل، باب ما جاء في الشعر، برقم: 4185.

3- محمد بن عيسى الترمذي. *الجامع الكبير – سنن الترمذي*–. تح: شعيب الأرنؤوط، وآخرين. ط1. (دمشق: دار الرسالة، 1430هـ)، 2: 68، أبواب الجمعة، باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام من المنبر، برقم: 525.

4- المصدر نفسه، 3: 533، أبواب اللباس عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في نقش الخاتم، برقم: 1843.

5- المصدر نفسه، 4: 433، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ، باب منه، برقم: 2604.

6- المصدر نفسه، 5: 530، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة البروج، برقم: 3633.

7- أحمد بن شعيب النسائي. *المجتبى من السنن – السنن الصغرى*–. تح: عبد الفتاح أبي غدة. ط2. (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1406هـ)، 1: 61، كتاب الطهارة، باب التسمية عند الوضوء، برقم: 78.

8- المصدر نفسه، 4: 12، كتاب الجنائز، باب في البكاء على الميت، برقم: 1844.

المبحث الأول: ترجمة مختصرة لمعمر بن راشد، وثابت البُنَاني، وفيه مطلبان

المطلب الأول: ترجمة مختصرة لمعمر بن راشد

اسمه ونسبه، وكنيته، ومولده:

هو الحافظ الفقيه، عالم اليمن، معمر بن راشد الأزدي، الحُدّانيّ، مولى عبد السلام بن عبد القدوس، أبو عروة البصري، ولد سنة خمس، أو ست وتسعين[1].

من أشهر شيوخه: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: "انتهى الإسناد إلى ستة نفر أدركهم معمر، وكتب عنهم لا أعلم اجتمع لأحد غير معمر، من أهل الحجاز: الزهري وعمرو بن دينار، ومن أهل الكوفة: أبو إسحاق – يعني السبيعي– والأعمش، ومن البصرة: قتادة، ومن اليمامة: يحيى بن أبي كثير"[2].

من أشهر تلامذته:

1. عبد الرزاق بن همام الصنعاني، (ت 211هـ).
2. هشام بن يوسف الصنعاني أبو عبد الرحمن القاضي، (ت 197هـ).
3. عبد الله بن المبارك المروزي، (ت 181هـ)، وهؤلاء أثبت الناس في معمر، وقد رتبتهم بحسب القوة فيه، على خلاف بين النقاد في أيهم المقدَّمُ والأثبت في معمر.

---

(1) انظر: العباس بن محمد الدُّوري. *التاريخ ليحيى بن معين*. تح: محمد بن علي الأزهري. ط1. (القاهرة: الفاروق الحديثة، 1434هـ) 1: 142، برقم: 559، وأحمد ابن حنبل بن محمد. *كتاب العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل – رواية عبد الله–*. تح: وصي الله بن محمد عباس. ط2. (الرياض: دار القبس، 1427هـ) 1: 295، برقم: 481، أحمد بن محمد الذهبي. *تذكرة الحفاظ* . ط1. (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ) 1: 142. ومحمد بن أحمد الذهبي. *سير أعلام النبلاء*. تح: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط . ط3. (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ) 7: 5.

(2) عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم.(ت:327هـ). *الجرح والتعديل*.ط1. (الهند – بيروت: دائرة المعارف العثمانية– دار احياء التراث العربي،1271هـ – 1952م) 8: 255.

وفاته رحمه الله:

اختلف في تاريخ وفاته على عِدَّة أقوال لعلَّ من أقواها:

قيل: توفي سنة (153هـ)، وبه قال: إبراهيم بن خالد المؤذن، وكان ممن صلى عليه[1]. وقيل: توفي سنة (154هـ)، وبه قال: يحيى بن معين[2]، وعلي بن المديني[3]، وأحمد بن حنبل[4]، والهيثم بن عدي[5].

منزلة معمر بن راشد في الحديث: طلب معمر بن راشد العلم في سنٍ مُبكرة، وجالس بعض شيوخه وهو صغير[6]. قال الذهبي: "طلب العلم وهو حدث"[7]، وكان من أوعية العلم، فقد رُزِقَ حافظة قوية، قال معمر: "سَمِعتُ من قتادة وأنا ابن أربع عشرة، فما من شيء سمعت في تلك السنين، إلا وكأنه مكتوبٌ في صدري"[8]، وكانت له عناية فائقة بالحديث والأثر، فحرص على حفظ الأسانيد والمتون. قال علي بن المديني: "جمع لمعمر من الإسناد ما لم يجمع لأحد من أصحابه"[9]. وقال الإمام أحمد: "من تناول

---

(1) محمد بن إسماعيل البخاري. *التاريخ الأوسط*. تح: د تيسير بن سعد أبي حميد. ط2. (الرياض: مكتبة الرشد،1429هـ) 3: 533.

(2) أبو بكر بن أحمد ابن أبي خيثمة. *التاريخ الكبير*. تح: صلاح بن فتحي هلال. ط1. (القاهرة: الفاروق الحديثة للنشر، 1427هـ) ص: 199، عبد الرحمن بن عمرو أبو زرعة. *تاريخ أبي زرعة الدمشقي*. تح: شكر الله نعمة الله القوجاني. ط1. (دمشق: مجمع اللغة العربية بدمشق) ص: 300.

(3) علي بن عبد الله ابن المديني. *علل الحديث ومعرفة الرجال*. تح: د. مازن بن محمد السرساوي. ط1 (الدمام: دار ابن الجوزي، 1426هـ) ص: 97، برقم 9.

(4) ابن أبي خثيمة، ص 199، وأبو زرعة، ص 300.

(5) محمد بن عبد الله الربَّعي. *تاريخ مولد العلماء ووفياتهم*. تح: د. عبد الله بن أحمد الحمد. ط1. (الرياض: دار العاصمة، 1410هـ) 1: 360.

(6) الدوري، 126/2، برقم 3913.

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 7: 5_6

(8) البخاري، التاريخ الأوسط، 533/3، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 256/8.

(9) محمد بن أحمد المقدمي. *التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم*. تح: محمد بن إبراهيم اللحيدان. ط1. (القاهرة: دار الكتاب والسنة، 1415هـ) ص 205.

من الإسناد ما تناول معمر"[1]، وقد رَكِبَ في طلب الحديث كلَّ حَزْن، وكتب من كلِّ وَجْهٍ[2] حتى قال ابن جريج: "إنَّ معمراً شَرِبَ من العلم بِأَنْقُع"[3]، وكانت درجة معمر بين أهل العلم رفيعة، ولا أدلَّ على ذلك من قول الإمام أحمد: "لا تضم أحداً إلى معمر إلا وجدت معمراً أطلب للعلم منه"[4]، وكان من أوائل المصنفين في الحديث[5].

ومعمر بن راشد من الأئمة الكبار الذين لهم حديث كثير، وروى عنه عدد كبير، وعَدَّه ابن المديني[6]، وأبو حاتم الرازي[7]، وعبد الغني بن سعيد[8] من الرواة الذين تدور عليهم الأسانيد، وأنَّ فيه خاصية ليست في غيره من العلماء، فقد اجتمع له ما لم يجتمع لغيره.

---

(1) سليمان بن الأشعث السجستاني. *سؤالات أبي داود للإمام أحمد*. تح: د. زياد محمد منصور. ط1. (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1414هـ) ص 241، برقم 245.

(2) المبارك بن محمد ابن الأثير. *النهاية في غريب الحديث والأثر*. تح: خليل مأمون شيحا. ط2.(بيروت: دار المعرفة، 1427هـ) 789/2، مادة: نقع.

(3) ابن حنبل، المسند، 554/45، رقم 27573، وهو مثلٌ يُضرب لمن جرَّب الأمور وعَرفها ومارسَها حتّى خبرَها. انظر: محمد بن أحمد الأزهري. *تهذيب اللغة*. تح: محمد عوض مرعب. ط1. (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001م) 175/1. قال محمود بن عمرو الزمخشري. *أساس البلاغة*. تح: محمد باسل عيون السود. ط1. (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ) 300/2: وهو مثل للمُجَرِّب؛ شُبّه بالطائر الذي يرد مناقع الفلوات، ولا يرد المياه المعروفة خيفة القنّاص، وقال محمود بن عمرو الزمخشري. *الفائق في غريب الحديث والأثر*. تح: علي محمد البجاوي – محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. (بيروت: دار المعرفة) 17/4: "أراد ابن جريج أَنَّ معمراً داهٍ في علم الحَديث ماهر".

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 257/8.

(5) يعقوب بن سفيان الفسوي. *المعرفة والتاريخ*. تح: أكرم ضياء العمري. ط2. (بيرت: مؤسسة الرسالة، 1401هـ) 45/1.

(6) ابن المديني، ص: 86.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 8: 256.

(8) علي بن الحسن ابن عساكر. *تاريخ دمشق*. تح: عمرو بن غرامة العمروي . ط1. (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ) 59: 416.

المطلب الثاني: ترجمة مختصرة لثابت البُنَاني

اسمه، ونسبه، وكنيته، وولادته: هو الإمام الحجة القدوة، شيخ الإسلام، ثابت بن أسلم البُنَاني، يُكنى بأبي محمد[1]، مولاهم، البصري[2]، ولد: في خلافة معاوية[3].

من أشهر شيوخه:

1. أنس بن مالك ﷺ، (ت 91هـ)، وقيل: (ت 100هـ).
2. الحسن بن أبي الحسن البصري، (ت 110هـ).
3. حميد بن أبي حميد الطويل، (ت 142هـ).

من أشهر تلامذته:

1. حماد بن سلمة بن دينار البصري، (ت 165هـ)، وقيل: (ت167هـ).
2. سليمان بن المغيرة البصري، (ت 156هـ).
3. حماد بن زيد بن درهم البصري، (ت 177هـ)، وقيل: (ت 179هـ)
4. شعبة بن الحجاج بن الورد البصري، (ت 160هـ)، وهؤلاء الأربعة هم أثبت الناس في ثابت كما سيأتي.

وفاته رحمه الله:

اختلف في تاريخ وفاته: فقيل: مات ثابت في سنة ثلاث وعشرين ومئة[4]. وقال البخاري: ويقال عن محمد بن ثابت: مات سنة سبع وعشرين ومئة[5]، وهو ابن ستٍّ وثمانين سنة[6].

---

(1) ابن حنبل، كتاب العلل ومعرفة الرجال، 1: 202.

(2) الذهبي، تذكرة الحفاظ، 1: 94.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 5: 220.

(4) خليفة بن خياط العصفري. *كتاب الطبقات*. تح: د. أكرم ضياء العمري. ط2. (الرياض: دار طيبة، 1402هـ) 214.

(5) محمد بن إسماعيل البخاري. *التاريخ الكبير*. تح: محمد بن صالح الدباسي. ط1. (الرياض: المتميز، 1440هـ) 2: 617.

(6) المصدر نفسه.

بيان حاله:

اتفق الجمهور على توثيق ثابت البُنَاني، فقد وثقه: ابن معين[1]، وأحمد بن حنبل[2]، والعجلي[3]، وأبو حاتم الرازي[4]، والنسائي[5]، وابن عدي[6]، والذهبي[7]، والحافظ ابن حجر[8]. قال ابن عدي:" وما وقع في حديثه من النكرة، فليس ذاك منه، إنما هو من الراوي عنه؛ لأنَّه قد روى عنه جماعة ضعفاء ومجهولون، وأمَّا هو في نفسه إذا روى عمن هو فوقه من مشايخه؛ فهو مستقيم الحديث، ثقة"[9].

(1) يزيد بن الهيثم ابن طهمان. *من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال*. تح: د. أحمد محمد نور سيف. ط1. (دمشق: دار المأمون للتراث. (يضاف للقائمة) 46، برقم: 61.

(2) ابن حنبل، كتاب العلل، 3: 94.

(3) أحمد بن عبد الله العجلي، *معرفة الثقات*. تح: د. عبد العليم عبد العظيم البستوي. ط1 . (المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1405هـ) 1: 259.

(4) ابن أبي حاتم،الجرح والتعديل، 2: 449.

(5) يوسف بن عبد الرحمن المزي. *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. تح: بشار عواد معروف. ط2. (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1431هـ) 1: 403.

(6) عبد الله بن عدي أبو أحمد الجرجاني. *الكامل في ضعفاء الرجال*. تح: مازن بن محمد السرساوي. ط3. (الرياض: مكتبة الرشد، 1439هـ) 2: 584.

(7) محمد بن أحمد الذهبي. *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*. تح: محمد رضوان عرقسوسي– وآخرين. ط1. (دمشق: الرسالة العالمية،1430هـ) 1: 337، وقد استفتح ترجمته بقوله: "ثقة بلا مدافعة، تناكد ابن عديّ بذكره في الكامل"، واختتمها بقوله: "وثابت ثابت كاسمه، ولولا ذكر ابن عدي له ما ذكرتُه"، وقد استفتح ترجمته بقوله: "ثقة بلا مدافعة، تناكد ابن عديّ بذكره في الكامل"، واختتمها بقوله: "وثابت ثابت كاسمه، ولولا ذكر ابن عدي له ما ذكرتُه".

(8) أحمد بن علي ابن حجر. *تقريب التهذيب*. تح: محمد عوامة. ط2. (المدينة،– بيروت: دار اليسر،– ودار قرطبة، 1430هـ) ص 171.

(9) ابن عدي، 2: 584.

المبحث الثاني: كلام النُّقاد في أحاديث معمر بن راشد، وفيه مطلبان

المطلب الأول: الأمكنة التي تُكلِّم في حديث معمر فيها

تكلم النُّقاد في أحاديث بعض الرواة، ووصفوهم بما يليق بأحوالهم، فضعفوا أحاديثهم في بعض الأمكنة دون بعض، وفي بعض الشيوخ دون بعض، وذلك أنَّ الراوي قد يوثَّق في روايته عن أهل بلدٍ أو شيخ؛ لكونه حفظ عنهم أو عنه، ويُضَعَّفُ في روايته عن أهل بلد أو شيخ؛ لكونه لم يحفظ عنهم أو عنه، إمَّا بسبب قلة مكثه فيهم، أو عدم اصطحابه لكتبه حال تحديثه، أو غير ذلك، ومن جملة هؤلاء الرواة: معمر بن راشد، فهو وإن كان ثقة ثبتًا غير أنَّه قد تُكلِّم في حديثه في بعض الأمكنة دون بعض، وفي بعض الشيوخ دون بعض.

ومن الأمكنة التي تُكُلِّم في حديث معمر فيها:

- ✓ **العراق:** فمعمر ليس بالحافظ لحديث العراقيين، فقد حدَّث بالبصرة والكوفة بأحاديث من حفظه، ولم تكن معه فيه كتبه، فغلط وخلَّط واضطرب، وحدَّثَ في اليمن بأحاديث، وكانت معه كتبه فضبط.

قال أبو داود: "قلت لأحمد: ما حدَّث معمر بالبصرة؟ قال: أخطأ بالبصرة في أحاديث"[(1)]. وقال أبو حاتم: "ما حدث معمر بالبصرة فيه أغاليط"[(2)]. وقال يعقوب بن شيبة: "سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب؛ لأنَّ كتبه لم تكن معه"[(3)]. وقال ابن رجب: "كان يُضعَّفُ حديثه عن أهل العراق خاصة"[(4)]. وقال الذهبي:

---

(1) سليمان بن الأشعث السجستاني. *مسائل الإمام أحمد*. تح: طارق بن عوض الله. ط1. (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، 1420 هـ) ص 409.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 8: 257.

(3) عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب. *شرح علل الترمذي لابن رجب*. تح: نور الدين عتر. ط1. (الرياض: دار العطاء، 1421هـ) 2: 499.

(4) المصدر نفسه 2: 612.

"وقد حدَّثَ بالعراق من حفظه، فرواية أَهْل اليمن عَنْهُ أمتن"[1]، وقال أيضاً: "ومع كون معمر ثقة ثبتا، فله أوهام، لا سيما لما قدم البصرة لزيارة أمه، فإنه لم يكن معه كتبه، فحدَّث من حفظه، فوقع للبصريين عنه أغاليط، وحديث هشام وعبد الرزاق عنه أصح؛ لأنهم أخذوا عنه من كتبه"[2]. وقال الحافظ ابن حجر: "حديثه الذي حدَّث به في غير بلده مضطرب؛ لأنَّه كان يحدِّث في بلده من كتبه على الصحَّةِ، وأمَّا إذ رَحل فحدَّث من حفظه بأشياء وهِمَ فيها، اتفق على ذلك أهل العلم به؛ كابن المديني، والبخاري، وأبي حاتم، ويعقوب بن شيبة وغيرهم"[3].

- ✓ **الحجاز:** واستثني من أهل الحجاز حديثه عن: الزُّهري، وعبد الله بن طاوس. قال ابن أبي خيثمة: سمعت ابن معين يقول: "إذا حدثك معمر عن العراقيين فخفه، إلا عن الزهري، وابن طاوس؛ فإنَّ حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئا"[4].

المطلب الثاني: الشيوخ الذين تُكلِّم في حديث معمر عنهم

1. ثابت بن أسلم البُناني.
2. وقتادة بن دعامة السدوسي[5].
3. وسليمان بن مهران الأعمش[6].

---

(1) محمد بن أحمد الذهبي. *تاريخ الإسلام*. تح: د. بشار عواد معروف. ط1. (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2003م) 4: 223.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 7: 12.

(3) أحمد بن علي ابن حجر. *التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير*. تح: محمد الثاني عمر بن موسى. ط1. (الرياض: أضواء السلف، 1428هـ)، 5: 2313.

(4)ابن أبي خثيمة، 1: 325.

(5) انظر: علي بن عمر الدارقطني. *العلل الواردة في الأحاديث النبوية*. تح وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. ط1. (الرياض: دار طيبة، 1405ه. والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي. ط1. الدمام: دار ابن الجوزي، 1427هـ) 12: 221.

(6) انظر: الفسوي، 3: 29، والدارقطني، "العلل" 12: 221.

4. وهشام بن عروة[1].
5. وعاصم بن أبي النجود[2].
6. ومنصور بن المعتمر[3].

وموضوع بحثي ومحل دراستي حَدِيثُهُ عن ثابت البُناني، فقد حدَّثَ عنه بأحاديث فيها غرائب ومناكير أُنكرت عليه. قال يحيى بن معين: "وحديث معمر عن: ثابت، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة، وعن هذا الضرب مضطرب كثير الأوهام"[4]. وقال علي بن المديني: "وفي أحاديث معمر، عن ثابت أحاديثُ غرائبُ ومُنكرة"[5]. وقال العقيلي: "أَنْكَرُهُم حديثًا عن ثابت معمر"[6]. وقال ابن رجب: "ضُعِّف حديثه عن ثابت خاصة"[7]. وقال الحافظ ابن حجر: "معمر وإنْ احتج به الشيخان، فروايته عن ثابت بخصوصه مقدوح فيها"[8]. وقال أيضاً: "وهو ثقة في غير حديثه عن ثابت"[9].

---

(1) انظر: سليمان بن خلف الباجي. *التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح*. تح: د. أبو لبابة حسين. ط1. (الرياض: دار اللواء للنشر، 1406هـ) 2: 742.

(2) انظر: المصدر نفسه، 2: 742، مغلطاي بن قليج البكجري. *إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. تح: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد – وأبي محمد أسامة بن إبراهيم. ط1. (الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1422هـ). 11: 300.

(3) ابن رجب، 2: 537.

(4) انظر: ابن أبي خثيمة، ص198، برقم 266، والباجي، التعديل والتجريح، 2: 742.

(5) ابن المديني، ص 355.

(6) محمد بن عمرو العقيلي. *كتاب الضعفاء*. تعليق: مازن بن محمد السرساوي. ط12. (الرياض: دار الرشد، 1437هـ) 3: 306.

(7) ابن رجب، 2: 657.

(8) أحمد بن علي ابن حجر. *نتائج الأفكار*. تح: حمدي عبد المجيد السلفي. ط2. (دمشق– بيروت: دار ابن كثير، 1429هـ) 5: 204.

(9) أحمد بن علي ابن حجر. *المطالب العالية*. تح: مجموعة من الباحثين. ط1. (الرياض: دار العاصمة، 1419هـ) 15: 291.

وأمَّا قول الإمام أحمد: "ومعمر حسن الحديث عن ثابت"[1]، فلعلَّه عنى بالحسن: ما توبع عليه، أو أنَّه أراد بالحسن النكارة.

المبحث الثالث: أحاديث معمر عن ثابت المعلة في السنن الأربعة وفيه عِدَّة مطالب

المطلب الأول: تخريج الحديث الأول، والكشف عن علته

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى الْبَلْخِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ رسولُ الله ﷺ: «لا عَقْرَ فِي الإِسْلامِ»[2]. قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: «كَانُوا يَعْقِرُونَ عِنْدَ الْقَبْرِ بَقَرَةً أَوْ شَاةً».

هذا الحديث يرويه معمر بن راشد من عِدَّة طُرق عن شيوخه، وهم:

1. ثابت البُناني.
2. وأبان بن أبي عياش.
3. وقتادة بن دِعامة.
4. ومحمد بن سيرين.
5. وأيوب السَّخْتِيَانِيِّ.

---

(1) أحمد ابن حنبل بن محمد. *العلل ومعرفة الرجال – رواية المَرْوَذِيِّ وغيره*-. تح: وصي الله بن محمد عباس.ط1. (القاهرة: دار الإمام أحمد، 1427هـ) ص 41_42، برقم 3.

(2) أصل العقر: ضرب قوائم البعير أو الشاة بالسيف وهو قائم. كانوا يعقرون الإبل على قبور الموتى؛ أي ينحرونها ويقولون: إنَّ صاحب القبر كان يعقر للأضياف أيام حياته، فنكافئه بمثل صنيعه بعد وفاته، انظر: ابن الأثير، 2: 233، مادة: عقر. وأيضاً: الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي. *المحدث الفاصل بين الراوي والواعي*. تح: محمد عجاج الخطيب. ط1. (بيروت: دار الفكر، 1404هـ) ص252، وأيضاً: أحمد بن الحسين البيهقي. *السنن الكبير*. تح: إسلام منصور عبد الحميد. ط1. (القاهرة: دار الحديث، 1429هـ) 9: 581، جماع أبواب العقيقة، باب ما جاء في معاقرة الأعراب وذبائح الجن، برقم 19351.

أولاً: طريق معمر، عن ثابت البُناني:

أخرجه أبو داود[1]، عن يحيى بن موسى، والترمذي[2]، عن محمود بن غيلان، والنسائي[3]، عن إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري، وابن ماجه[4]، عن الحسين بن مهدي، وأحمد[5].

خمستهم (يحيى، ومحمود، وإسحاق، والحسين، وأحمد)، عن عبد الرزاق[6]، وجاء عنده في المصنف مطولاً بلفظ: أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى النِّسَاءِ حِينَ بَايَعْنَ أَنْ لا يَنُحْنَ، فَقُلْنَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ نِسَاءً أَسْعَدْنَنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَنُسْعِدُهُنَّ فِي الإِسْلامِ؟ قَالَ: «لا إِسْعَادَ فِي الإِسْلامِ، وَلا شِغَارَ فِي الإِسْلامِ، وَلا عَقْرَ فِي الإِسْلامِ، وَلا جَلَبَ وَلا جَنَبَ، وَمَنِ انْتَهَبَ فَلَيْسَ مِنَّا».

واقتصر محمود في روايته على الحرف الأخير منه، وهو كراهية النهبة، ولفظ إسحاق، بمثل لفظ عبد الرزاق في أوله؛ غير أنَّه اقتصر على الحرف الأول منه، وهو النهي عن الإسعاد في الإسلام، ولفظ الحسين جاء مختصراً، ومقتصراً فيه على النهي عن الشِّغار، وأخرجه أبو عوانة[7] من طريق عبد الله بن المبارك.

---

(1) أبو داود، السنن، 5: 128، كتاب الجنائز، باب كراهيةِ الذبح عند القبر، برقم 3222.

(2) الترمذي، الجامع الكبير، 3: 420، أبواب السير عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء في كراهية النهبة، برقم 1693.

(3) النسائي، المجتبى، 4: 16، كتاب الجنائز، باب في النياحة على الميت، برقم 1852.

(4) محمد بن يزيد ابن ماجه. *سنن ابن ماجه*. تح: شعيب الأرنؤوط وآخرين. ط1. (دمشق: دار الرسالة، 1430هـ) 3: 82، أبواب النكاح، باب النهي عن الشِّغار، برقم **1885**.

(5) أبن حنبل، المسند،20: 333، برقم 13032.

(6) وهو عبد الرزاق بن همام الصنعاني. *المصنف*. تح: حبيب الرحمن الأعظمي. ط2. (بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ) 3: 560، كتاب الجنائز، باب الصبر والبكاء والنياحة، برقم 6690.

(7) أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني. *المسند الصحيح المخرّج على صحيح مسلم*. تح: فريق من الباحثين. ط1. (الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: عمادة البحث العلمي، 1435هـ)11: 224، برقم 4487.

كلاهما (عبد الرزاق، وابن المبارك)، عن معمر بن راشد، ولفظ ابن المبارك جاء مختصراً بلفظ: «لا شِغَارَ فِي الإِسْلامِ».

وهذا الطريق ضعيف لعلتين فيه:

الأولى: أنَّ معمراً تفرد به عن ثابت، وهو ضعيف فيه، وقد نصَّ غير واحد من النقاد على تفرد معمر به من هذا الوجه. قال الترمذي: سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: لا أعرف هذا الحديث إلا من حديث عبد الرزاق، لا أعلم أحداً رواه عن ثابت، غير معمر"[1]. وقال الدار قطني: "تفرد به معمر، عن ثابت عنه، ولا نعلم رواه عنه غير عبد الرازق"[2]، ولذا أعله بعضهم. قال أبو عوانة – عقب إخراج الحديث– من هذا الوجه: "في هذا الحديث نظر"[3].

والثانية: أنَّ معمراً سلك فيه الجادة، فرواه عن ثابت، عن أنس ﷺ، وهي سلسلة معروفة مشهورة تسبق إليها الألسنة. قال الإمام أحمد: "أهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون: ابن المنكدر، عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت، عن أنس، يحيلون عليهما"[4].

ثانياً: طريق معمر، عن أبان بن أبي عياش:

أخرجه عبد الرزاق[5]**، وعنه أحمد**[6]**، عن معمر، عن ثابت وأَبَان** بن أبي عياش، عن أنس بن مالك قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «لا شِغَارَ فِي الإِسْلامِ، وَالشِّغَارُ أَنْ

(1) محمد بن عيسى الترمذي. *علل الترمذي الكبير*. تح: محمود محمد خليل وصبحي السامرائي. ط1. (عمَّان: الدار العثمانية، 1428هـ) ص 284، برقم 482.

(2) محمد بن طاهر المقدسي. *أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله* . تح: جابر بن عبد الله السريع. ط1.(الرياض: دار التدمرية، 1428هـ) 1: 172، برقم 750.

(3) الإسفرَاييني، 3: 21، برقم 4051.

(4) ابن عدي،2: 582.

(5) الصنعاني، **6: 184**، كتاب النكاح، باب الشغار، برقم 10434.

(6) ابن حنبل، المسند، 20: 117، برقم 12686.

يُبَدِّلَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ أُخْتَهُ بِأُخْتِهِ بِغَيْرِ صَدَاقٍ، وَلا إِسْعَادَ فِي الإِسْلامِ، وَلا جَلَبَ فِي الإِسْلامِ، وَلا جَنَبَ»

وأخرجه أحمد[1]، عن عبد الرزاق، وأبو نعيم[2]، من طريق محمد بن يوسف الفريابي، والقُضاعي[3]، من طريق عبد الله بن محمد بن المغيرة.

ثلاثتهم (عبد الرزاق، والفريابي، وابن المغيرة)، عن سفيان الثوري، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس بن مالك، مرفوعاً بنحوه، ولم يُسم عبد الرزاق في روايته: أبان بن أبي عياش، وإنما قال: عمن سمع أنس بن مالك، وزاد حماد، والثوري فيما رواه عنه – الفريابي وابن المغيرة– في أوله: «لا عَقْدَ فِي الإِسْلامِ»، وزاد الثوري فيما رواه عنه الفريابي في آخره: "قَالَ سُفْيَانُ: الْعَقْدُ: الْحَلِفُ، وَالإِسْعَادُ: النَّوْحُ، وَالشِّغَارُ وَالْجَلْبُ: أَنْ يَجْلِبَ خَلْفَ الْفَرَسِ، وَالْجَنَبُ: أَنْ يُقَادَ مَعَهُ يَعْنِي فِي الْقِمَارِ".

وهذا الطريق منكر؛ لعلتين:

الأولى: أنَّ معمر بن راشد خالف سفيان الثوري، فقرَنَ في روايته بأبان بن أبي عياش: ثابت البُناني، وأمَّا الثوري فجعله في روايته: عن أبان بن أبي عياش، عن أنس بن مالك، عن النبيِّ ﷺ، ومعمر بن راشد وإن لم يكن معدوداً في المدلسين غير أنَّه في هذه الرواية دلسه عن ثابت البُناني، وهو لم يسمع الحديث من ثابت، ولذا استنكره بعض النُّقاد من هذا الوجه. قال أحمد بن حنبل: "هذا حديث منكر من حديث ثابت"[4]، وقال مرة: "هذا عمل أبان – يعني أنه حديثُ أبان– وإنَّما معمر يعني لعَلَّهُ دَلَّسَه"[5].

(1) ابن حنبل، المسند، 20: 96، برقم 12658.

(2) أحمد بن عبد الله أبو نعيم. *حلية الأولياء وطبقات الأصفياء*. ط1: (بيروت: دار السعادة، 1409هـ) 7: 118.

(3) محمد بن سلامة القضاعي. *مسند الشهاب*. تح: حمدي عبد المجيد السلفي. ط2. (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1407هـ) 2: 40، برقم 840.

(4) أبن حنبل، العلل ومعرفة الرجال – رواية المروذي– ، ص153، برقم 266.

(5) ابن رجب، 2: 764.

وقال أبو حاتم الرازي: "هذا حديث منكر جداً"[1]. وقال ابن رجب: "وقد كان بعض المدلسين يسمع الحديث من ضعيف، فيرويه عنه، ويُدلسه معه عن ثقة لم يسمعه منه، فيُظَنُّ أنه سمعه منهما"[2]، ثم أورد هذا الوجه مثالاً لذلك، وطريق سفيان الثوري كشف عن تدليس معمر، وأنَّه لم يسمعه من ثابت، وبهذا يتضح وجه استنكار هؤلاء الأئمة الحفاظ للحديث من هذا الطريق.

والثانية: أنَّ أبان بن أبي عياش متروك الحديث[3].

ثالثًا: طريق معمر، عن قتادة بن دِعامة:

أخرجه عبد الرزاق[4]، عن معمر، عن قتادة، عن أنس ﷺ، عن النبيِّ ﷺ: «لا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ»

وأخرجه البزار[5]، من طريق سعيد بن أبي عروبة، والطبراني[6]، من طريق عمران القطان.

كلاهما (ابن أبي عروبة، وعمران)، عن قتادة بن دِعامة، وأخرجه الترمذي[7]،

---

(1) عبد الرحمن الرازي ابن أبي حاتم. *كتاب العلل*. تح: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي. ط1. (الرياض: مطابع الحميضي، 1427هـ)، 3: 571، برقم 1096.

(2) ابن رجب، 2: 763.

(3) انظر: محمد بن أحمد الذهبي. *الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة*. تح: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب .ط2. (جدة،- المدينة: دار المنهاج،- ودار اليسر، 1430هـ) 2: 41، وابن حجر، تقريب التهذيب، ص 125.

(4) الصنعاني، **6: 184**، كتاب النكاح، باب الشغار، برقم 10436.

(5) البزار، المسند، 9: 27، برقم 3534.

(6) سليمان بن أحمد الطبراني. *المعجم الكبير*. تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط1. (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، 1415هـ) 18: 148 برقم 316.

(7) الترمذي، الجامع الكبير، 2: 594، أبواب النكاح، باب ما جاء في النهي عن نكاح الشغار، برقم 1151.

والنسائي[1]، عن بِشر بن المفضل، وابن ماجه[2]، عن يزيد بن زُريع، وأحمد[3]، عن زهير بن معاوية، وعن الحارث بن عمير[4]، وعن حماد بن سلمة[5].

خمستهم (بِشر، ويزيد، وزهير، والحارث، وحماد)، عن حُميد الطويل.

كلاهما (قتادة، وحُميد)، عن الحسن البصري، عن عمران بن حصين، عن النبيِّ ﷺ قال: «لا جَلَبَ وَلا جَنَبَ، وَلا شِغَارَ فِي الإِسْلامِ، وَمَنِ انْتَهَبَ فَلَيْسَ مِنَّا».

هذا الطريق يرويه قتادة بن دعامة، واختلف عنه في إسناده على وجهين:

الأول: قتادة بن دعامة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، **عن النبيِّ** ﷺ.

ورواه عنه على هذا الوجه: معمر بن راشد الأزدي.

والثاني: قتادة بن دعامة، عن الحسن البصري، عن عمران بن حصين رضي الله عنه، **عن النبيِّ** ﷺ.

ورواه عنه على هذا الوجه: سعيد بن أبي عروبة: مِهْران اليَشكُري، أبو النضر البصري، اليَشكُري، رمز له الذهبي بـــ (صح)، إشارة إلى أنَّ العمل على توثيقه، وقال: "إمام أهل البصرة في زمانه"[6]. وقال ابن حجر: "ثقة حافظ له تصانيف، كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة[7].

وكما هو ظاهر، فالمحفوظ والأشبه بالصواب عن قتادة هو الثاني؛ **لِعِدَّة قرائن:**

الأولى: المعرفة بحديث الشيخ: فسعيد بن أبي عروبة من أثبت الناس في قتادة[8].

---

(1) النسائي، المجتبى، 6: 111، كتاب النكاح، باب الشغار، برقم 3335.

(2) ابن ماجه، السنن، 5: 88، أبواب الفتن، باب النهي عن النهبة، برقم **3937**.

(3) ابن حنبل، المسند، 33: 156، برقم 19929.

(4) المصدر نفسه، 33: 169، برقم 19946.

(5) المصدر نفسه، برقم 19946.

(6) الذهبي، ميزان الاعتدال، 2: 143.

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 273.

(8) ابن رجب، 2: 503.

والثانية: المتابعة القاصرة: فابن أبي عروبة متابع على رواية هذا الوجه، فقد تابعه: عمران بن دَاوَر، أبو العوام القطان، البصري، قال ابن شاهين: "من أخص الناس بقتادة"[1]، وتابع قتادة على روايته المحفوظة: حُميد الطويل، أبو عبيدة البصري، رمز له الذهبي بـــ (صح)، وقال: "ثقة جليل، يُدلس"[2]. وقال الحافظ ابن حجر: "ثقة مدلس"[3].

والثالثة: أنَّ الوجه الأول لا يخلوا من علة، وهي: معمر بن راشد وإن كان ثقة ثبتًا غير أنَّه سيء الحفظ لحديث قتادة. قال الدارقطني: "ومعمر سيء الحفظ لحديث: قتادة، والأعمش"[4].

والخلاصة: أنَّ رواية معمر للحديث من هذا الوجه منكرة؛ لمخالفته لابن أبي عَروبة، وهو من أثبت الناس في قتادة؛ فكيف إذا انضم مع المخالفة أنَّ حديث معمر، عن قتادة مُتكلَّم فيه.

رابعًا: طريق معمر، عن محمد بن سيرين: أخرجه أحمد[5]، عن معمر، عن محمد بن سيرين، عن عمران بن حصين ﷺ، عن النبيِّ ﷺ: «لَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ».

وأخرجه عبد الرزاق[6]، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِجَزُورٍ فَنُحِرَتْ، فَأَنْهَبَ النَّاسُ لَحْمَهَا، فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ مُنَادِيًا يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَاكُمْ عَنِ النُّهْبَةِ، فَرُدُّوهُ فَقَسَمَهُ بَيْنَهُمْ».

وأخرجه البزار[7]، من طريق هشام بن حسان، وأيضًا[8]، من طريق أيوب السَّخْتِيَانِيِّ.

---

(1) عمر بن أحمد بن شاهين، *تاريخ أسماء الثقات*، تح: محمد بن علي الأزهري .ط1. (القاهرة: مكتبة الفاروق الحديثة، 1430هـ) ص246، برقم 1141.

(2) الذهبي، ميزان الاعتدال، 1: 560.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص217.

(4) الدارقطني، العلل، 12: 221.

(5) ابن حنبل، المسند، 33: 177، برقم 19962.

(6) الصنعاني، 10: 205، باب النهبة ومن آوى محدثًا، برقم 18840.

(7) البزار، المسند، 13: 234، برقم 6729.

(8) المصدر نفسه 13: 226، برقم 6713.

كلاهما (هشام، وأيوب)، عن ابن سيرين، عن أنس بن مالك ﷺ ، عن النبيِّ ﷺ قال: «لا جَلَبَ وَلا جَنَبَ وَلا شِغَارَ فِي الإِسْلامِ، وَمَنِ انْتَهَبَ فَلَيْسَ مِنَّا»، هذا لفظ أيوب، ولفظ هشام جاء مختصراً ومقتصراً على النهي عن النهبة.

هذا الطريق يرويه محمد بن سيرين، واختلف عنه في إسناده على وجهين:

الوجه الأول: محمد بن سيرين، عن عمران بن حصين ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه عنه على هذا الوجه: معمر بن راشد.

الوجه الثاني: محمد بن سيرين، عن النَّبِيُّ ﷺ مرسلاً.

ورواه عنه على هذا الوجه: هشام بن حسان الأزدي، القردُوسي، أبو عبد الله البصري، رمز له الذهبي بـــ (صح)، إشارة إلى أنَّ العمل على توثيقه، وقال: "ثقة إمام كبير الشأن"[1]، وذكره ابن حجر في الهدي في فصل من ضعف بأمر مردود، وقال: "تكلموا في حديثه عن بعض مشايخه"[2]، وقال في التقريب: "ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين"[3]، **واختلف عليه فيه وصلاً وإرسالاً:**

- فرواه عنه على هذا الوجه: عبد الرزاق بن هَمَّام بن نافع الحميري، أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغيَّر، وكان يتشيَّع[4].
- وخالفه: عبد الوهاب الثقفي، فرواه عنه، عن محمد بن سيرين، عن أنس ﷺ، عن النَّبِيُّ ﷺ.

وعبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصَّلت الثقفي، أبو محمد البصري، رمز له الذهبي بـــ (صح)، وقال: "ثقة مشهور"[5]، وذكره ابن حجر في الهدي في فصل من

---

(1) الذهبي، ميزان الاعتدال، 5: 53.

(2) أحمد بن علي ابن حجر. *هدي الساري*. أعتنى به: نظر محمد الفاريابي. ط1. (الرياض: دار طيبة، 1427هـ) 2: 1255.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب ، ص602.

(4) المصدر نفسه ص 387.

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال، 2: 592.

ضعف بأمر مردود[1]، وقال في التقريب "ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين"[2]؛ لكنَّ هذا التغير ما ضرَّ حديثَه، فإنَّه ما حدَّث بحديث في زمن التغيُّر، فقد حُجِبَ الناس عنه. قال أبو داود: "حُجِبَ الناس عنه"[3]. وقال الذهبي: "لكنَّه ما ضرَّ تغيرُه حديثَه، فإنه ما حدَّث بحديث في زمن التغيُّر"[4].

وكما هو ظاهر، فالمحفوظ والأشبه بالصواب عن هشام بن حسان هو المرسل؛ **لِعدِّة قرائن:**

الأولى: الحفظ والإتقان: فعبد الرزاق من الحفظ والتثبت والإتقان بمكان.

والثانية: أنَّ رواية الوصل الحمل فيها على من دون عبد الوهاب الثقفي، وهو أزهر بن جميل البصري؛ إذ هو صدوق يُغْرب، وقد تفرد به، ومثله لا يحتمل تفرده.

وكما هو ظاهر، فالمحفوظ والأشبه بالصواب عن ابن سيرين هو رواية الإرسال؛ **لِعدِّة قرائن:**

الأولى: المعرفة بحديث الشيخ: فهشام بن حسان من أثبت الناس في ابن سيرين[5].

والثانية: المتابعة القاصرة، فهشام بن حسان متابع على رواية الإرسال، فقد تابعه: أيوب بن أبي تميمة: كيسانَ السَّخْتِيَانِيِّ، أبو بكر البصري. قال أبو حاتم: "ثقة لا يُسأل عن مثله"[6].

---

(1) ابن حجر، هدي الساري، 2: 1251.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 400.

(3) سليمان بن الأشعث السجستاني. *سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني*. تح: د. عبد العليم بن عبد العظيم البستوي. ط1. (مكة المكرمة- بيروت: مكتبة الاستقامة - ومؤسسة الريان، 1418هـ) 2: 125، برقم 1323.

(4) أحمد بن علي ابن حجر. *لسان الميزان*. تح: عبد الفتاح أبي غدة. ط1. (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1432هـ) 2: 592.

(5) ابن رجب، 2: 497.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 2: 255.

وقال النسائي: "ثقة ثبت"[1]. وقال الدارقطني: "من الحفاظ الأثبات"[2].

وقال الذهبي: "إليه المنتهى في الإتقان"[3]. وقال ابن حجر: "ثقة ثبت حجة"[4].

والخلاصة: أنَّ رواية الوصل التي تفرد بها معمر شاذة؛ لمخالفته لهشام بن حسان، وهو من أثبت الناس في ابن سيرين.

خامسًا: طريق معمر عن أيوب السَّخْتِيَانِيِّ:

أخرجه مسلم[5]، من طريق معمر، عن أيوب السَّخْتِيَانِيِّ.

وأخرجه أيضًا من طريق: مالك بن أنس[6]، ومن طريق عبيد الله بن عمر[7]، ومن طريق عبد الرحمن السَّرَّاج[8].

أربعتهم (أيوب، ومالك، وعبيد الله، وعبد الرحمن)، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، مختصراً، بلفظ: «لا شِغَارَ فِي الإِسْلامِ».

وهذا الطريق هو المحفوظ عن معمر بن راشد؛ وقد اعتمد الإمام مسلم بن الحجاج إخراج الحديث من هذا الوجه

والخلاصة: أنَّ معمراً اضطرب في هذا الحديث اضطراباً شديداً:

---

(1) أحمد بن علي بن حجر. *تهذيب التهذيب*. باعتناء: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد. ط1. (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1329هـ) 1: 200.

(2) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، 8: 125.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 6: 20

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 156.

(5) مسلم بن الحجاج القشيري. *صحيح مسلم*. تح: محمد فؤاد عبد الباقي. ط1. (إسطنبول: المكتبة الإسلامية، 1374ه) 2: 1035، كتاب النكاح، باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه، برقم 60/1415.

(6) المصدر نفسه، برقم 57/1415.

(7) المصدر نفسه، برقم 58/1415.

(8) المصدر نفسه، برقم 59/1415.

1- فتارة يسلك فيه الجادة، فيرويه: عن ثابت، عن أنس بن مالك ﷺ، كما في حديث الباب.
2- وتارة يُدَلِّسه، فيقرن بأبان بن أبي عياش: ثابت البُناني، وهو لم يسمعه من ثابت.
3- وتارة يرويه: عن قتادة، عن أنس بن مالك ﷺ، مخالفًا أوثق أصحاب قتادة، وهو: سعيد بن أبي عروبة، والذي يرويه: عن قتادة بن دعامة، عن الحسن البصري، عن عمران بن حصين ﷺ، عن النبيِّ ﷺ؛ فكيف إذا انضم مع المخالفة أنَّ حديث معمر، عن قتادة مُتكلَّم فيه.
4- وتارة يرويه: عن محمد بن سيرين، عن عمران بن حصين ﷺ، مخالفًا أوثق أصحاب ابن سيرين، وهو: هشام بن حسان، والذي يرويه: عن محمد بن سيرين، عن النبيِّ ﷺ، مرسلاً.
5- وتارة يرويه على الصواب: عن أيوب السَّخْتِيَانِيِّ، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

المطلب الثاني: تخريج الحديث الثاني، والكشف عن علته

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حدَّثنا مخلدُ بن خالدٌ، حدَّثنا عبدُ الرزَّاق، أخبرنا مَعْمَرٌ، عن ثابتٍ، عن أنس: أن النبيَّ ﷺ: جاءَ إلى سعدِ بن عُبَادَةَ، فجاءَ بخُبْزٍ وزَيْتٍ[1]، فأكَلَ، ثم قال النبيُّ ﷺ: «أفْطَرَ عندَكُمُ الصَّائمونَ، وأَكَلَ طَعامَكُم الأبْرَارُ، وصَلَّتْ عَلَيكُم المَلائِكة»[2].

(1) قال يحيى بن شرف النووي. *الأذكار*. تح: شعيب الأرنؤوط. ط1.(بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1414هـ) ص191، برقم 549: "فجاء بخبزٍ وزيْتٍ، وهو كذلك في نسخ الأذكار، ولكنه تصحيف، والصحيح أنه جاء بخبز وزبيب". وقال ابن حجر في، نتائج الأفكار، 5: 204: "وما أظن الزيت إلا تصحيفًا عن الزبيب، فقد رويناه في المختارة من طريق أحمد بن منصور، عن عبد الرزاق كما قال أحمد، وهو أتقن من غيره لو انفرد، فكيف إذا توبع".

(2) أبو داود، السنن، 5: 661، كتاب الأطعمة، باب في غسل اليد من الطعام، برقم 3854.

وأخرجه البزار[1]، من طريق جعفر بن سليمان، عن ثابت البُناني به بنحوه.

وأخرجه أحمد[2]، والبيهقي[3]، عن عبد الرزَّاق[4]، عن معمر بن راشد، عن ثابت البُنَاني، عن أنسٍ أو غيرِه، هكذا بالشك، وجاء عندهما مطولاً، وفي أوله قصة.

هذا الحديث يرويه معمر بن راشد، واضطرب فيه:

فتارة يرويه: عن ثابت، عن أنس ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

وتارة يرويه: عن ثابت، عن أنس ﷺ، أو غيره – بالشك– عن النبيِّ ﷺ.

فأمَّا الأول: فسلك فيه معمر بن راشد وجعفر بن سليمان الجادة، فروياه عن ثابت، عن أنس ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، وهي سلسلة معروفة مشهورة تسبق إليها الألسنة. قال الإمام أحمد: "أهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون: ابن المنكدر، عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت، عن أنس، يحيلون عليهما"[5].

وعلق ابن رجب على قول الإمام أحمد فقال: "ومراد أحمد بهذا كثرة من يروي عن ابن المنكدر من ضعفاء أهل المدينة، وكثرة من يروي عن ثابت من ضعفاء أهل البصرة، وسيئ الحفظ، والمجهولين منهم، فإنَّه كثرت الرواية عن ثابت من هذا الضرب، فوقعت المنكرات في حديثه، وإنما أتى من جهة من روى عنه من هؤلاء"[6].

وأمَّا الثاني: فالذي يظهر أنَّ معمراً قد ضبطه، ويقوي تقوية هذا الوجه عِدَّة قرائن:

---

(1) البزار، المسند، 13: 292، برقم 6872.

(2) ابن حنبل، المسند، 19: 397، برقم 12406.

(3) البيهقي، 4: 609، كتاب الصيام، باب ما يدعو به الصائم لمن أفطر عنده، برقم 8136.

(4) الصنعاني، 4: 311، كتاب الصيام، باب من فطر صائما، برقم 7907، وكرره في 10:381، كتاب الجامع، باب الاستئذان ثلاثا، برقم 19425.

(5) ابن عدي،2: 582.

(6) ابن رجب، 2: 502.

الأولى: أنَّ في سياق الخبر قصة تدلُّ على أنَّ معمر بن راشد حفظه. قال الإمام أحمد: "إذا كان في الحديث قصة؛ دلَّ على أنَّ راويه حفظه"[1]. وقال الخطيب: "وقد يرجح أحد الخبرين بأن يكون مرويًا في تضاعيف قصة مشهورة متداولة معروفة عند أهل النقل؛ لأن ما يرويه الواحد مع غيره أقرب في النفس إلى الصحة مما يرويه الواحد عاريًا عن قصة مشهورة"[2].

الثانية: زيادة رجل في الإسناد دالة على حفظ من زاده؛ إذ سلوكه للطريق الوعرة يدل على حفظه، ورواية من أسقطه دالة على عدم ضبطه.

الثالثة: وجود أصل للرواية: فرواية معمر الثانية، والتي فيها زيادة رجل مُبهم، لها أصل في رواية أخرى، وهي رواية يحيى بن أبي كثير من وجهها المحفوظ كما سيأتي.

وهذا الوجه على القول بأنَّ معمر بن راشد ضبطه هو معلول بعلتين:

الأولى: أنَّ معمر بن راشد تفرد به عن ثابت، ومثله لا يُحتمل تفرده عن ثابت؛ إذ إنَّ روايته عن ثابت مقدوح فيها، ثمَّ أين الثقات الأثبات من أصحاب ثابتٍ عن هذا الحديث، فلو كان ثابتًا لحدَّثوا به.

والثانية: التردد بين أنس وغيره؛ لاحتمال أن يكون هذا الغير غير صحابي. قال الحافظ: "وفي هذا السند مع ذلك علة أخرى، وهي: التردد بين أنس وغيره عند الإمام أحمد؛ لاحتمال أنْ يكون الغير غير صحابي"[3].

والخلاصة: أنَّ حديث الباب، وهو ما جاء في سنن أبي داود، من طريق معمر، عن ثابت، عن أنس ﷺ لا يثبت؛ إذ إنَّ معمرًا سلك فيه طريق الجادة، ومتابعة جعفر بن سليمان الضُّبَعي له من هذا الوجه لا يُعْتَد بها؛ إذ إنَّ رواية جعفر هذا عن ثابت البُناني خاصة متكلمٌ فيها، فقد حدَّثَ عن ثابت بمناكير. قال عنه البخاري: "يُخالفُ في

(1) ابن حجر، هدي الساري، 2: 960.

(2) أحمد بن علي البغدادي. *الكفاية في علم الرواية*. تح: أبو عبد الله السورقي. ط1. (حيدر أباد: جمعية دائرة المعارف العثمانية، 1357هـ) 1: 500.

(3) ابن حجر، نتائج الأفكار، 5: 204.

بعض حديثه"[1]، وقد خالف هنا معمر بن راشد في روايته المحفوظة عنه. قال علي بن المديني: "أكثر عن ثابت، وكتب مراسيل، وكان فيها أحاديث مناكير"[2]. وقال الأزديّ: "عامّة حديثه عن ثابت وغيره فيها نظر ومنكر"[3]، ولجعفر إفرادات لا يرويها عن ثابت غيره كما قال ابن عدي[4].

وقد ساق العقيلي في الضعفاء عِدَّة أحاديث فيما أُنكر من رواية معمر عن ثابت، منها هذا الحديث، وقال: "كلُّ هذه الأحاديث لا يتابع عليها، وليست بمحفوظة"[5].

وأمَّا تصحيح النووي[6] لهذا الطريق فهو محل نظر. قال الحافظ ابن حجر متعقباً للنووي: "في وصف الشيخ هذا الإسناد بالصحة نظرٌ؛ لأنَّ معمراً وإن احتجّ به الشيخان، فروايته عن ثابت بخصوصه مقدوح فيها... ولو وصف الشيخ المتن بالصحة لكان أولى؛ لأنَّ له طرقًا يقوي بعضها ببعض"[7]، كما صححه: ابن الملقن[8]، والعراقي[9].

وفي تعقب الحافظ ابن حجر للنووي، تعقبٌ لشيخيه، ولعلَّ الحامل على عدم التصريح بتسميتهما تأدبًا وإجلالاً لهما.

---

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب، 307/1.

(2) ابن المديني، ص355.

(3) مغلطاي، 3: 219.

(4) انظر: ابن عدي،3: 107.

(5) ابن حجر، *نتائج الأفكار*. 5: 204، وهذا النص ساقطٌ من كتاب الضعفاء للعقيلي؛ فلم أرَ ذلك في نُسخه المطبوعة.

(6) النووي، ص 191.

(7) ابن حجر، نتائج الأفكار، 5: 204.

(8) عمر بن علي ابن الملقن. *البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير*. تح: مجموعة من الباحثين. ط1. (الرياض: دار العاصمة، 1430هـ) 19: 440.

(9) عبد الرحيم بن الحسين العراقي. *المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار*. ط1. (بيروت: دار ابن حزم، 1426هـ) ص 445.

وقول الحافظ ابن حجر: "ولو وصف الشيخ المتن بالصحة لكان أولى؛ لأنَّ له طُرُقًا يقوي بعضها ببعض".

أقول: من خلال دراستي لطرق حديث أنس بن مالك ﷺ ظهر لي أنَّها واهية ولا يُعتدُّ بها، فطرق الحديث دائرة بين الإرسال والنكارة كما سيتضح من دراستها:

فأولاً: طريق ثابت – المتقدم آنفًا– من وجهه المحفوظ معلول بالعلتين السابقتين، وقد أعلَّه الحافظ ابن حجر بهما[1].

وثانيًا: طريق يحيى بن أبي كثير:

أخرجه ابن أبي شيبة[2]، وأحمد[3]، عن وكيع بن الجراح[4]، عن هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، وقَرَنَ الإمام أحمد بوكيع: إسحاق الأزرق، ولفظهما: «**وَنَزَلَتْ عَلَيْكُمُ الْمَلَائِكَةُ**»، بدلاً من: «**وَصَلَّتْ عَلَيْكُمُ الْمَلَائِكَةُ**».

وأخرجه الطبراني[5]، من طريق زهير بن عباد الرؤاسي، عن وكيع بن الجراح، عن سفيان – هو الثوري– عن هشام الدَّسْتَوَائِي، عن يحيى بن أبي كثير؛ فزاد زهير في روايته: الثوري بين وكيع وهشام الدَّسْتَوَائِي.

---

(1) ابن حجر، نتائج الأفكار، 5: 204.

(2) عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة. *المصنف*. تح: محمد عوامة. ط1. (بيروت: دار قرطبة، 1427هـ)، 6: 330، كتاب الصيام، ما قالوا في الصائم إذا أفطر ما يقول، برقم 9838.

(3) ابن حنبل، المسند، 19: 215، برقم 12177.

(4) عبد الله المروزي ابن المبارك. *الزهد والرقائق*. تح: أحمد فريد. ط1. (الرياض: دار المعراج الدولية، 1415هـ) 2: 828، برقم 1099.

(5) سليمان بن أحمد الطبراني. *المعجم الأوسط*. تح: طارق بن عوض الله بن محمد،– وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. ط1. (القاهرة: دار الحرمين، 1415هـ) 1: 99، برقم 301.

وأخرجه أحمد[1]، والدارمي[2]، والبيهقي[3]، عن يزيد بن هارون، والنسائي[4]، من طريق معاذ بن هشام، ومن طريق عبد الله بن المبارك[5]، وطريق خالد بن الحارث[6]، وأبو يعلى[7]، من طريق يونس بن بُكير، والطبراني[8]، والبيهقي[9] من طريق مسلم بن إبراهيم.

ستتهم (وكيع، وإسحاق، ويزيد، ومعاذ، ويونس، ومسلم)، عن هشام الدَّسْتَوَائِي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس بن مالك ﷺ، عن النَّبيّ ﷺ.

وأخرجه عبد الله بن المبارك[10]، ومن طريقه النسائي[11]، والنسائي من طريق خالد بن الحارث[12].

---

(1) ابن حنبل، المسند، 20: 367، برقم 13086.

(2) عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي. *مسند الدارمي – المعروف بـ سنن الدارمي*-. تح: حسين سليم أسد الداراني. ط1. (الرياض: دار المغني للنشر والتوزيع، 1412 هـ) 2: 111، كتاب الصيام، باب دعاء الصائم لمن يُفطر عنده، برقم 1813.

(3) البيهقي، 4: 608، كتاب الصيام، باب ما يدعو به الصائم لمن أفطر عنده، برقم 8135.

(4) أحمد بن شعيب النسائي. *السنن الكبرى*. تح: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط. ط1. (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ) 6: 311، كتاب الصيام، باب الدعاء لمن أفطر عنده، برقم 6874.

(5) المصدر نفسه، برقم 6875.

(6) النسائي. السنن الكبرى، برقم 10056.

(7) أحمد بن علي الموصلي، *مسند أبي يعلى*. تح:حسين سليم أسد. ط2 . (دمشق: دار المأمون للتراث، 1410هـ) 7: 292، برقم 4320.

(8) سليمان بن أحمد الطبراني. *الدعاء*. تح: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. (بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ) ص 287، برقم 922.

(9) البيهقي، 4: 609، كتاب الصيام، باب ما يدعو به الصائم لمن أفطر عنده، برقم 8135.

(10) عبد الله بن المبارك المروزي، *كتاب الرقائق*. تح: أ.د. عامر حسن صبري .ط2. (البحرين: وزارة العدل والشئون الإسلامية، 1435هـ) 2: 664، برقم 1423.

(11) النسائي، السنن الكبرى، برقم 6875.

(12) المصدر نفسه، برقم 10056.

كلاهما (ابن المبارك، وخالد)، عن هشام الدَّسْتَوَائِي، عن يحيى بن أبي كثير قال: حُدِّثْتُ عن أنس بن مالك، عن النَّبيّ ﷺ، وقال خالد في روايته: عن يحيى قال: بلغني عن أنس[1].

وأخرجه أبو يعلى[2]، وتمام[3]، من طريق عبد الله بن وهب، عن الخليل بن مرَّة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس بن مالك ﷺ، عن النَّبيّ ﷺ، قال الخليل في روايته: «وَتَنَزَّلَتْ»، بدلاً من قوله: «وَصَلَّتْ».

وأخرجه الطبراني[4]، من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن القاسم بن محمد، عن عائشة – رضي الله عنها– عن النَّبيّ ﷺ.

طريق يحيى بن أبي كثير هذا اختلف عنه في إسناده على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: يحيى بن أبي كثير، عن أنس بن مالك، عن النبيِّ ﷺ.

رواه عنه على هذا الوجه: هشام الدَّسْتَوَائي، والخليل بن مُرَّة.

وهشام بن أبي عبد الله: سَنْبَر، أبو بكر البصري، الدَّسْتَوَائي، رمز له الذهبي بـــ (صح)، إشارة إلى أنَّ العمل على توثيقه، وقال: "الحافظ أحد الأثبات"[5]، ورمز له ابن حجر بـــ (صح)، إشارة إلى أنَّه ممن تُكُلِّم فيه بلا حجة[6]، وذكره في فصل من ضعف بأمر مردود[7]. وقال: "مجمع على ثقته، وإتقانه... احتجَّ به الأئمة"[8]، والخليل

---

(1) وهذا الحرف (بلغني عن أنس) سقط من المطبوع من السنن الكبرى للنسائي، وهو مثبت في كتاب: عبد الرحمن الرازي ابن أبي حاتم. *المراسيل*. تح: شكر الله نعمة الله قوجاني. ط2. (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1418هـــ)، ص243.

(2) الموصلي، المسند، 7: 292، برقم 4322.

(3) تمام بن محمد البجلي. *الفوائد، لتمام الرازي*. تح: حميد عبد المجيد السلفي. ط1. (الرياض: مكتبة الرشد، 1412هـ) 1: 355، برقم 902.

(4) الطبراني، الدعاء، ص 288، برقم 926.

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال، 5: 57.

(6) ابن حجر، لسان الميزان، 9: 440.

(7) ابن حجر، هدي الساري، 2: 1249.

(8) المصدر نفسه 1204/2.

بن مُرَّة الضُّبَعي، البصري، ضعيف[1]، وهو وإن كان ضعيفًا؛ لكن روايته عن يحيى بن أبي كثير صححها بعض الأئمة. قال أحمد بن صالح المصري: "ورأيت أحاديثه عن: قتادة، وابن أبي كثير صِحاحًا"[2]، **واختلف على الدَّسْتَوَائِي فيه:**

1. فرواه عنه على هذا الوجه: إسحاق الأزرق، ويزيد بن هارون، ومعاذ بن هشام، ويونس بن بُكير، ومسلم بن إبراهيم الفراهيدي.
2. وخالفهم: عبد الله بن المبارك المروزي، وخالد بن الحارث الهجيمي، فروياه عنه، عن يحيى بن أبي كثير قال: حُدثت عن أنس بن مالك، عن النَّبيّ ﷺ.

والذي يظهر أنَّ المحفوظ والأشبه بالصواب عن هشام الدَّسْتَوَائِي هو الثاني؛ **لعدة قرائن:**

الأولى: الحفظ والإتقان: فابن المبارك، وخالد بن الحارث من الثقة والتثبت والإتقان بمكان.

الثانية: إتفاق البلدان: فهشام الدَّسْتَوَائِي بصري، وخالد بن الحارث أعلمُ به؛ لأنَّه من أهل بلده، وأهل البلد أعلم بحديث شيوخهم من الغريب. قال ابن معين: من أثبت شيوخ البصريين[3]. وقال الإمام أحمد: "إليه المنتهى في التثبت بالبصرة"[4]؛ فكيف وقد تابعه عبد الله بن المبارك. قال الذهبي عن ابن المبارك: "وحديثه حجة بالإجماع"[5]. وقال ابن حجر: "من الحفاظ المتقنين"[6].

الثالثة: ترجيح الأئمة: وممن وقفت عليه: قول الحافظ ابن حجر: "والمحفوظ من هذا كله رواية هشام المرسلة"[7].

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 232.
(2) مغلطاي، 4: 225.
(3) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 3: 325.
(4) المصدر نفسه.
(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 8: 380.
(6) ابن حجر، هدي الساري، 2: 941.
(7) ابن حجر، نتائج الأفكار، 5: 207.

الوجه الثاني: يحيى بن أبي كثير، قال: حُدثت عن أنس بن مالك ﷺ ، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه عنه على هذا الوجه: هشام الدَّسْتَوَائي في المحفوظ عنه.

الوجه الثالث: يحيى بن أبي كثير، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، عن النَّبيِّ ﷺ.

ورواه عنه على هذا الوجه: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو الفقيه، رمز له ابن حجر بـــ (صح)، إشارة إلى أنَّه ممن تُكُلِّم فيه بلا حجة[1].

والذي يظهرأنّ المحفوظ والأشبه بالصواب عن يحيى بن أبي كثير هو الثاني؛ **لِعِدَّة قرائن:**

الأولى: المعرفة بحديث الشيخ: فهشام الدَّسْتَوَائي أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير[2]، وكلُّ من خالف هشاماً في حديث يحيى بن أبي كثير، فإنَّه يُقَدَّمُ قوله عليه، ويُحْكَمُ بالخطأ على مُخالِفِهِ كائناً من كان.

الثانية: ترجيح الأئمة: وممن وقفت عليه: قول أبي زرعة الرازي: "وحديثه عنه مرسل أصح، وهذا وهم يعني المرفوع"[3]. وقال الدارقطني: "وهو الصحيح"[4].

والثالثة: أنَّ الوجهين الآخرين لا يخلوان من علة أو أكثر:

فالوجه الأول: معلول بعلتين:

الأولى: مخالفة الخليل بن مُرَّة لهشام الدَّسْتَوَائي، فهو شاذ من هذا الوجه.

---

(1) ابن حجر، لسان الميزان، 9: 356.

(2) انظر: إبراهيم بن عبد الله الختلي. *سؤالات ابن الجنيد، لأبي زكريا يحيى بن معين*. تح: أحمد محمد نور سيف. ط1. (المدينة المنورة: دار النشر: مكتبة الدار، 1408هـــ)، ص: 323، والسجستاني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص: 334، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 9: 60.

(3) ابن أبي حاتم، المراسيل، ص 243.

(4) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث، 12: 150.

والثانيــة: أنَّ يحيــى بــن أبــي كثيــر لــم يســمع مــن أنــس بــن مالــك ﷺ، وقــد نفــى ســماعه عــدد مــن كبــار النقــاد؛ كالبخــاري[1]، وأبي زرعة[2]، وأبي حــاتم الرازيان[3]، والنســائي[4]، وابــن أبــي حــاتم[5]، وابــن حــبان[6]، وابن عساكر[7]، والحاكم[8]، والذهبي[9]، والحافظ ابن حجر[10].

والوجه الثالث: معلول بعلتين:

الأولى: مخالفة الأوزاعي لهشام الدَّسْتَوَائِي، فهو منكر من هذا الوجه، والأوزاعي وإنْ كان ثقة ثبتًا؛ لكنه كثيراً ما يخطئ على يحيى بن أبي كثير؛ لأنَّ كتابه عن يحيى بن أبي كثير قد ضاع منه أو احترق، فكان يحدِّث عنه من حفظه؛ فيهمُ ويضطرب. قال الإمام أحمد: "لم يكن يحفظ حديثه جيداً؛ بل يهمُ ويضطرب، ويخطئ كثيراً فيه"[11]. وقال الفسوي: "سمعت عباس بن الوليد بن مزيد يذكر عن شيوخهم قالوا:

---

(1) صلاح الدين بن خليل العلائي. *جامع التحصيل في أحكام المراسيل*. تح: عمر حسن فلانة. ط1. (الرياض: دار الأفهام،1440هـ)، ص 468.

(2) ابن أبي حاتم، المراسيل، ص 243.

(3) المصدر نفسه، ص 244.

(4) النسائي، السنن الكبرى، 6: 311، برقم 6874.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 9: 141.

(6) محمد ابن حبان. *الثقات*. ط1. (الهند: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان. حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية ، 1393هـ)، 7: 592.

(7) علي بن الحسين ابن عساكر. معجم *الشيوخ*. تح: د. وفاء تقي الدين. ط1. (دمشق: دار البشائر، 1421هـ) 2: 773، برقم 967.

(8) محمد بن عبد الله الحاكم. *معرفة علوم الحديث*. تح: السيد معظم حسين. ط2. (بيروت: دار الكتب العلمية، 1397هـ) ص: 117.

(9) الذهبي، الكاشف، 4: 498.

(10) ابن حجر، نتائج الأفكار، 5: 206.

(11)أبن حنبل، العلل ومعرفة الرجال – رواية المروذي– ، ص155، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 9: 61، وابن رجب، 2: 486، و2: 646.

قال الأوزاعي: فجالسته – أي يحيى بن أبي كثير– وكتبت عنه أربعة عشر كتاباً، أو ثلاثة عشر، فاحترق كله"[1].

والثانية: أنَّ الوليد بن مسلم الدمشقي مع ثقته غير أنَّه كثير التدليس والتسوية، ولم يصرح بالسماع في روايته هذه، وقد تكلَّم بعض النُّقاد في حديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، بأنَّه يُدلس في أحاديث الأوزاعي، فيسقط أسماء الضعفاء، والكذابين ويجعلها عن الأوزاعي، وممن نصَّ على ذلك أبي مسهر الغساني[2]، وأبا داود السجستاني[3]، والدارقطني [4].

والخلاصة: أنَّ طريق يحيى بن أبي كثير من وجهه المحفوظ ضعيف؛ للجهل بحال الواسطة، وقد نصَّ البيهقي على الواسطة – عَقِبَ إخراج الحديث– فقال: "إنما سمعه عن رجل من أهل البصرة يقال له: عمرو بن زنيب، ويقال: ابن زبيب".

وعمرو بن زنيب البصري، مجهول الحال، فقد روى عنه أكثر من اثنين، ولم ينصّ أحد على توثيقه غير ابن حبان ذكره في ثقاته على قاعدته[5]، ومثلُ عمرو بن زنيب لا يحتمل تفرده عن أنس بن مالك ﷺ؛ فأين الثقات الأثبات من أصحاب أنس ﷺ عن هذا الحديث لو كان ثابتًا؟

ثالثًا: طريق يحيى بن سعيد لأنصاري:

أخرجه الطبراني[6]، عن محمد بن حنيفة الواسطي، عن الحسن بن جبلة، عن مهران بن إسحاق، عن يحيى بن سعيد لأنصاري، عن أنس ﷺ، به بنحوه؛ غير أن يحيى بن سعيد، قال في حديثه: «**وَتَنَزَّلَتْ عَلَيْكُمُ الْمَلَائِكَةُ**».

---

(1) الفسوي، 2: 409.

(2) ابن عساكر، تاريخ دمشق، 63: 291.

(3) مغلطاي، 12: 250.

(4) الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص 202.

(5) ابن حبان، الثقات، 5: 174.

(6) الطبراني، المعجم الأوسط، 6: 192، برقم 6162.

وإسناده ضعيف جداً؛ لثلاث علل فيه:

الأولى: ضعف شيخ الطبراني محمد بن حنيفة بن ماهان الواسطي. قال الدارقطني: "ليس بالقوي"[1].

والثانية: جهالة حال الحسن بن جبلة الشيرازي، فقد روى عنه راويان، وهو قليل الرواية، ولم أجد فيه تصريحاً بتوثيق.

والثالثة: جهالة عين مهران بن إسحاق، فقد تفرد بالرواية عنه الحسن بن جبلة، وهو قليل الرواية جداً، وقد تفرد برواية هذا الطريق عن يحيى بن سعيد الأنصاري؛ فأين أصحاب يحيى بن سعيد الأنصاري عن هذا الحديث لو كان ثابتاً؟

قال الطبراني – عقب إخراجه–: "لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن سعيد، إلا مهران بن إسحاق، تفرد به الحسن بن جبلة".

رابعاً: طريق قتادة بن دِعامة:

أخرجه الطبراني[2]، وابن السني[3]، كلاهما من طريق شعيب بن بيان الصفار، عن عمران القطان، عن قتادة بن دِعامة، عن أنس ﷺ، به، ولفظ إبراهيم: «**وَتَنَزَّلَتْ عَلَيْكُمُ الْمَلَائِكَةُ**».

وإسناده ضعيف جداً؛ لعلتين فيه:

الأولى: شعيب بن بَيان الصفَّار البصري، ضعفه البزار[4]. وقال العقيلي: "يحدث عن الثقات بالمناكير، وكاد أن يغلب على حديثه الوهم"[5]، وقال الجوزجاني:

---

(1) محمد بن عبد الله الحاكم. *سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني*. تح: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر. ط1. (الرياض: مكتبة المعارف، 1404هـ) ص 152، برقم 219.

(2) الطبراني، الدعاء، ص 288، برقم 925.

(3) أحمد بن محمد ابن السني. *عمل اليوم والليلة* . تح: كوثر البرني. ط1. (جدة – بيروت: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن، 2010م) ص 433، برقم 482.

(4) البزار، المسند، 13: 473، برقم 7267.

(5) العقيلي، كتاب الضعفاء، 3: 54.

"يروي المناكير"[1]. وذكره الذهبي في الديوان مقتصراً على قول الجوزجاني[2]. وقال الحافظ: "صدوق يخطئ"[3].

والثانية: فيه عمران بن دَاوَر القطان، وهو ممن اختلف قول النقاد فيه، وخلص الحافظ بن حجر إلى أنَّه: "صدوق يهم،"[4]، وقد سبقه البخاري[5]، إلى هذا الحكم، وقد تفرد به، ومثل عِمران لا يحتمل تفرده عن مثل قتادة، وخاصة أنَّ الدار قطني وصفه بأنَّه: "كثير المخالفة والوهم"[6]، فأين أصحاب قتادة عن هذا الحديث على كثرتهم لو كان ثابتاً؟

والخلاصة: أنَّ حديث أنس بن مالك ﷺ لا يصح، فجميع طرقه معلولة.

وقد جاء الحديث من طريق آخر غير طريق أنس ﷺ:

أخرجه ابن ماجه[7]، والبزار[8]، كلاهما من طريق محمد بن عمرو، عن مصعب بن ثابت، عن عبد الله بن الزبير، قَالَ: أَفْطَرَ رَسُولُ الله ﷺ عِنْدَ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَقَالَ: «أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمُ الْأَبْرَارُ، وَصَلَّتْ عَلَيْكُمُ الْمَلَائِكَةُ».

وإسناده ضعيف؛ لعلتين فيه:

الأولى: ضعف مصعب بن ثابت. قال ابن معين[9]، وأحمد[10]: ضعيف. وقال

---

(1) محمد بن أحمد الذهبي. *ديوان الضعفاء والمتروكين*. تح: محمد سيد الأزهري. ط1. (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1438هـ)، 1: 531.

(2) المصدر نفسه.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 301.

(4) المصدر نفسه ص 459.

(5) ابن حجر، تهذيب التهذيب، 3: 319.

(6) الحاكم، سؤالات الحاكم للدارقطني، ص 261.

(7) ابن ماجه، السنن، 2: 633، أبواب الصيام، باب في ثواب من فطر صائماً، برقم 1747.

(8) البزار، المسند، 6: 174، رقم: 2217.

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 8: 304.

(10) المصدر نفسه.

أبو زرعة[1]، وأبو حاتم[2] الرازيان، والنسائي[3]، والدارقطني[4]: "ليس بالقوي".

والثانية: الإرسال الواقع فيه، فإنَّ مصعب بن ثابت لم يسمع من ابن الزبير، ذكر ذلك: البزار[5]، والمزي[6]، وابن حجر[7].

والخلاصة: أن حديث عبد الله بن الزبير لا يقوي غيره، ولا يتقوى بغيره؛ إذ هو مرسل ضعيف.

المطلب الثالث: تخريج الحديث الثالث، والكشف عن علته

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى الصَّنْعَانِيُّ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ[8]، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا كَانَ الفُحْشُ فِي شَيْءٍ إِلاَّ شَانَهُ، وَمَا كَانَ الحَيَاءُ فِي شَيْءٍ إِلاَّ زَانَهُ».

وَفِي البَابِ عَنْ عَائِشَةَ، هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ.

هذا الحديث يرويه معمر بن راشد عن عددٍ من شيوخه، وهم:

1. ثابت البُناني.
2. وهشام بن عروة.
3. وقتادة بن دِعامة.
4. ومحمد بن شهاب الزهري.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) النسائي، السنن الكبرى، 7: 41، برقم 7429.

(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب، 4: 83.

(5) البزار، المسند، 6: 174، رقم: 2216.

(6) المزي، تهذيب الكمال، 7: 118.

(7) ابن حجر، تهذيب التهذيب، 4: 83.

(8) الصنعاني، 11: 141، كتاب الجامع، باب الحياء والفحش، برقم 20145، وزاد فيه: قَالَ مَعْمَرٌ: "وَبَلَغَنِي أَنَّ اللهَ يُحِبُّ الْحَيِيَّ الْحَلِيمَ الْمُتَعَفِّفَ، وَيُبْغِضُ الْفَاحِشَ الْبَذِيءَ السَّائِلَ الْمُلْحِفَ".

أولاً: طريق معمر، عن ثابت البُناني:

أخرجه الإمام أحمد[1]، ومن طريقه الترمذي[2]، ابن ماجه[3]، عن عبد الرزاق.

وأخرجه أحمد[4]، من طريق حماد بن سلمة، والبخاري[5]، والبزار[6]، من طريق كثير بن حبيب الليثي.

كلاهما (حمَّاد، وكثير)، عن ثابت البُناني، ولفظ حماد: أَنَّ الْيَهُودَ دَخَلُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «السَّامُ عَلَيْكُمْ»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: السَّامُ عَلَيْكُمْ يَا إِخْوَانَ الْقِرَدَةِ وَالْخَنَازِيرِ، وَلَعْنَةُ اللهِ وَغَضَبُهُ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، مَهْ»، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ أَمَا سَمِعْتَ مَا قَالُوا؟ قَالَ: «أَوَمَا سَمِعْتِ مَا رَدَدْتُ عَلَيْهِمْ؟ يَا عَائِشَةُ لَمْ يَدْخُلِ الرِّفْقُ فِي شَيْءٍ إِلا زَانَهُ، وَلَمْ يُنْزَعْ مِنْ شَيْءٍ إِلا شَانَهُ»، وزاد كثير في حديثه: «وَمَا كَانَ الْخُرْقُ[7] فِي شَيْءٍ إِلا شَانَهُ، وَإِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ».

هذا الطريق يرويه ثابت البُناني، واختلف عليه في لفظه:

- ✓ فرواه معمر بن راشد عنه بلفظ: «مَا كَانَ الفُحْشُ فِي شَيْءٍ إِلاَّ شَانَهُ، وَمَا كَانَ الحَيَاءُ فِي شَيْءٍ إِلاَّ زَانَهُ».
- ✓ وخالفه: حماد بن سلمة، وكثير بن أبي كثير فروياه عنه بلفظ: «**يَا عَائِشَةُ، لَمْ يَدْخُلِ الرِّفْقُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلَمْ يُنْزَعْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ**».

---

(1) ابن حنبل، المسند، 20: 118، برقم 12689.

(2) الترمذي، الجامع الكبير، 4:85، أبواب البر والصلة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الفحش، برقم 2089.

(3) ابن ماجه، السنن، 5: 280، أبواب الزهد، باب الحياء، برقم 4185.

(4) ابن حنبل، المسند، 21: 167، برقم 13531.

(5) محمد بن إسماعيل البخاري. *الأدب المفرد*. تح: د. علي عبد الباسط وعلي عبد المقصود. ط1. (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1423هـ) ص216، برقم 466.

(6) البزار، المسند، 13: 359، برقم 7002.

(7) الخُرْق بالضم: الجهل والحُمق. ابن الأثير، 1: 485، مادة: خَرَقَ.

✓ **وزاد** كثير بن أبي كثير في روايته: «**وَلَا كَانَ الْخَرْقُ فِي شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا شَانَهُ**».

والمحفوظ والأشبه بالصواب عن ثابت البُناني هو لفظ حماد بن سلمة؛ إذ هو أثبت الناس في ثابت، قاله: ابن معين[1]، وعلي بن المديني[2]، والإمام أحمد[3]، وأبو حاتم الرَّازي[4]، والعقيلي[5]، والدارقطني[6]، وابن رجب[7]، وحكى الإمام مسلم إجماع أهل الحديث على أنَّ أثبت الناس في ثابت البُناني: حمَّاد بن سلمة[8]، كما حكى الاتفاق الحنَّائي[9]. قال المعلمي اليماني: "ونصوص الأئمة تبين أنَّ حماداً أثبت الناس في ثابت وحميد مطلقًا، وكأنَّه كان قد أتقن حفظ حديثهما، فأمَّا حديثه عن غيرهما فلم يكن يحفظه، فكان يقع له فيه الخطأ إذا حدَّث من حفظه"[10].

وأمَّا لفظ معمر فغير محفوظ، فقد أخطأ فيه، وخالف أثبت أصحاب ثابت.

وأمَّا ما زاده كثير بن أبي كثر البصري، الليثي، فهو شاذ لمخالفته لأثبت أصحاب ثابت، ومثله لا يُحتمل تفرده عن ثابت البُناني بهذه الزيادة؛ إذ هو لا بأس به

---

(1) الدوري، 2: 172، برقم 4299.

(2) ابن المديني، ص355.

(3) ابن حنبل، كتاب العلل ومعرفة الرجال، 2: 131، برقم: 1783.

(4) ابن أبي حاتم، كتاب العلل، 4: 12.

(5) العقيلي، كتاب الضعفاء، 3: 306.

(6) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، 12: 27.

(7) ابن رجب، 2: 499.

(8) مسلم بن الحجاج النيسابوري. *التمييز*. تح: د. عبد القادر مصطفى المحمدي. ط1. (الدمام: دار ابن الجوزي، 1430هـ) ص 195.

(9) الحسين بن محمد الحنائي. *الحنائيات*. تح: خالد رزق محمد جبر. ط1. (الرياض: أضواء السلف، 1428هـ) 2: 1061.

(10) عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. تخريج وتعليق: محمد ناصرالدين الألباني. ط2. (بيروت: المكتب الإسلامي، 1406هـ) 1: 453.

كما قال أبو حاتم الرازي[1]، وابن حجر[2]، ثم أين الثقات الأثبات من أصحاب ثابت عنها لو كانت ثابتة.

ثانيًا: طريق معمر، عن هشام بن عروة:

أخرجه عبد الرزاق[3]، عن معمر، وأحمد[4]، من طريق حفص بن ميسرة، والبيهقي[5]، من طريق علي بن مُسْهِر.

ثلاثتهم (معمر، وحفص، وعلي)، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا كَانَ الرِّفْقُ فِي قَوْمٍ قَطُّ إِلَّا نَفَعَهُمْ، وَلَا كَانَ الْخَرْقُ فِي قَوْمٍ قَطُّ إِلَّا ضَرَّهُمْ»، هذا لفظ معمر، ولفظ حفص: «إِذَا أَرَادَ اللهُ عز وجل بِأَهْلِ بَيْتٍ خَيْرًا أَدْخَلَ عَلَيْهِمُ الرِّفْقَ»، وزاد علي في روايته: «وَإِذَا أَرَادَ بِهِمْ شَرًّا، أَوْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ رَزَقَهُمُ الْخُرْقَ فِي مَعَاشِهِمِ».

وأخــرجه هناد بن السري[6]، عن أبي معاوية الضرير، وابن أبي حاتــم[7]، عن عَبْدة بن سليمان.

كلاهما (أبو معاوية، وعَبْدة)، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر، عن عائشة، أو عن أم حبيبة قالت: قال النبي ﷺ: «لَنْ يُقْسَمَ الرِّفْقُ لأَهْلِ بَيْتٍ إِلا نَفَعَهُمْ، وَلَم يَعْزِل عَنْهُمْ إِلا ضَرَّهُمْ».

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 150/7.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 490.

(3) الصنعاني، 11: 165، برقم 20213.

(4) ابن حنبل، المسند، 40: 488، برقم 24427.

(5) أحمد بن الحسين البيهقي، *شعب الإيمان*. تح: مختار أحمد الندوي. ط1. (الرياض: مكتبة الرشد، 1423هـ) 8: 498، برقم 6141.

(6) هناد بن السري الكوفي، *كتاب الزهد*. تح: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي. ط1 .(الرياض: دار الأفهام، 1440هـ) 2: 429، برقم 1435.

(7) ابن أبي حاتم، كتاب العلل، 6: 275، برقم 2522، ولم أقف عليه مسنداً.

وأخرجه أبو نعيم[1]، من طريق إبراهيم بن الحجاج السَّامِيُّ، عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبيد الله بن معمر، مرفوعاً، وزاد فيه: «وَلَا مُنِعُوهُ إِلا ضَرَّهُمْ».

هذا الطريق يرويه هشام بن عروة، واختلف عنه في إسناده ولفظه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: هشام بن عروة، عن أبيه، عَنْ عَائِشَةَ، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه عنه على هذا الوجه: معمر بن راشد، وحفص بن ميسرة، وعلي بن مُسْهِر، **واختلفوا عليه في لفظه:**

- ✓ فرواه معمر بلفظ: «مَا كَانَ الرِّفْقُ فِي قَومٍ قَطُّ إِلَّا نَفَعَهُمْ، وَلَا كَانَ الْخَرْقُ فِي قَوْمٍ قَطُّ إِلَّا ضَرَّهُمْ».
- ✓ وخالفه: حفص بن ميسرة، وعلي بن مُسْهِر، فروياه بلفظ: «إِذَا أَرَادَ اللهُ عز وجل بِأَهْلِ بَيْتٍ خَيْرًا أَدْخَلَ عَلَيْهِمُ الرِّفْقَ»، وزاد علي في روايته: «وَإِذَا أَرَادَ بِهِمْ شَرًّا، أَوْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ رَزَقَهُمُ الْخُرْقَ فِي مَعَاشِهِمْ».

الوجه الثاني: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر، عن عائشة، أو عن أم حبيبة عن النبي ﷺ مرسلاً بلفظ «لَنْ يُقْسَمَ الرِّفْقُ لأَهْلِ بَيْتٍ إِلا نَفَعَهُمْ، وَلَم يَعْزِل عَنْهُمْ إِلا ضَرَّهُمْ».

ورواه عنه على هذا الوجه: أبو معاوية الضرير، وعَبْدة بن سليمان الكلابي.

الوجه الثالث: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبيد الله بن معمر، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً بلفظ: «مَا أُعْطِيَ أَهْلُ بَيْتٍ الرِّفْقَ إِلَّا نَفَعَهُمْ، وَلَا مُنِعُوهُ إِلَّا ضَرَّهُمْ».

ورواه عنه على هذا الوجه: حماد بن سلمة بن دينار البصري.

والمحفوظ عن هشام بن عروة هو الثاني؛ **لعدة قرائن:**

الأولى: الحفظ والإتقان: فعَبْدة بن سليمان الكلابي، الكوفي من الثقة والتثبت والإتقان بمكان. قال ابن معين:" كان عبدة بن سليمان ثبتًا"[2]. وقال الإمام أحمد: "ثقة

---

(1) أحمد بن عبد الله الأصبهاني، *معرفة الصحابة*. تح: عادل بن يوسف العزازي. (الرياض: دار الوطن، 1419هـ) 8: 498، برقم 6141.

(2) أبو زرعة، 1: 464.

ثقة"[1]. وقال ابن حبان: "مستقيم الحديث جداً"[2]، فكيف وقد تابعه أبو معاوية محمد بن خازم الضرير الكوفي على رواية هذا الوجه. قال الإمام أحمد: "ما أحسن حديث الكوفيين عن هشام بن عروة"[3].

والثانية: زيادة رجل في الإسناد دالة على حفظ من زاده؛ إذ سلوكه للطريق الوعرة يدل على حفظه، ورواية من أسقطه دالة على عدم ضبطه.

والثالثة: ترجيح الإئمة: وممن وقفت عليه قول أبي حاتم الرازي: "والحديث حديث أبي معاوية؛ أبدى عورة حديثهم"[4]. وقال أيضاً: "وروى أبو معاوية الضرير، عن هشام بن عروة، فأظهر علة هذا الحديث"[5].

الرابعة: أنَّ الوجهين الآخرين لا يخلوان من علة:

فالوجه الأول: سلك رواته طريق الجادة – وهي سلسلة معروفة مشهورة تسبق إليها الألسنة– بخلاف ما قاله رواة الوجه الثاني، فإنَّ في إسناده ما يُستغرب، فلا يحفظه إلا حافظ، ولذا حكم بعض النُّقاد بتخطئة معمر. قال أبو زرعة: "أخطأ فيه معمر"[6]. وقال أبو حاتم: "وغلط فيه معمر"[7].

والوجه الثالث: مخالفة حماد بن سلمة لمن هو أوثق وأثبت منه، فروايته شاذة. قال أبو حاتم الرازي: "فأدخل قوم لا يفهمون علة هذا الحديث في مسند الوحدان، وقالوا: ما أسند عبيد الله بن معمر عن النبي ﷺ قال: هذا وهم أيضاً، إنما أراد حماد: هشام، عن أبي طوالة عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر، ولم يضبط"[8].

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 8: 89.
(2) ابن حبان، الثقات، 7: 164.
(3) ابن رجب، 2: 488.
(4) ابن أبي حاتم، كتاب العلل، 6: 277، برقم 2522.
(5) ابن أبي حاتم، المراسيل، ص 118، برقم 426.
(6) ابن أبي حاتم، كتاب العلل، 6: 276، برقم 2522.
(7) المصدر نفسه، 6: 277، برقم 2522.
(8) ابن أبي حاتم، كتاب العلل، 6: 276، برقم 2522.

والخلاصة: أنَّ معمراً أخطأ في إسناد الحديث ولفظه، ومعمر بن راشد وإن كان ثقة ثبتًا غير أنَّ حديثه عن هشام بن عروة مُتكلَّمٌ فيه قال ابن معين: "حديث معمر عن هشام بن عروة مضطرب كثير الأوهام"[1]، وهذا الحديث مما اضطرب فيه معمر، ووهم فيه.

ثالثًا: طريق معمر، عن قتادة بن دعامة السدوسي:

أخرجه ابن حبان[2]، من طريق معمر بن راشد، ومسلم[3]، وأبو داود[4]، وأحمد[5]، من طريق شعبة، والترمذي[6]، من طريق شيبان المؤدب، وابن ماجه[7]، وأحمد[8]، من طريق سعيد بن أبي عروبة، وأحمد أيضاً[9]، من طريق همام بن يحيى بن دينار، وحماد بن سلمة[10]، ومن طريق أبان بن يزيد العطار[11]، ومن طريق حجاج بن محمد الأعور[12].

---

(1) ابن رجب، 2: 491.

(2) محمد بن حبان البُستي. *الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان*. تحقيق شعيب الأرنؤوط. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1414هـ) 2: 311، كتاب البر والإحسان، باب ذكر الأمر بلزوم الرفق في الأشياء إذ دوامه عليه زينته في الدنيا والآخرة، برقم 551.

(3) مسلم، الصحيح، 4: 1705، كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم، برقم 2163:7.

(4) السجستاني، السنن، 7: 499، كتاب الأدب، باب في السلام على أهل الذمة، برقم 5207.

(5) المصدر نفسه، 19: 356، برقم 13881.

(6) الترمذي، الجامع، 5: 494، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة المجادلة، برقم 3585.

(7) ابن ماجه، السنن، 4: 651، أبواب الأدب، باب ردِّ السلام على أهل الذِّمة، برقم 3697.

(8) ابن حنبل، المسند، 20: 450، برقم 13240.

(9) المصدر نفسه، 20: 305، برقم 12995.

(10) ابن حنبل، المسند، 20: 433، برقم 13211.

(11) المصدر نفسه، 19: 449، برقم 12467.

(12) المصدر نفسه، 19: 356، برقم 13881.

ثمانيتهم (معمر، وشعبة، وشيبان، وابن أبي عروبة، وهمام، وحماد، وأبان، وحجاج)، عن قتادة بن دعامة، عن أنس ﷺ، أَنَّ يَهُودِيًّا مَرَّ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، فَقَالَ: السَّامُ عَلَيْكُمْ. فَقَالَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ: «أَتَدْرُونَ مَا قَالَ هَذَا؟». قَالُوا: سَلَّمَ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «لَا، وَلَكِنَّهُ قَالَ كَذَا وَكَذَا»، ثُمَّ قَالَ: «رُدُّوهُ عَلَيَّ»، فَرَدُّوهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «قُلْتَ: السَّامُ عَلَيْكُمْ»؟ قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَقُولُوا: وَعَلَيْكَ»؛ أَيْ: وَعَلَيْكَ مَا قُلْتَ، هذا اللفظ سعيد بن أبي عروبة، وهو أثبت أصحاب قتادة، وقَرَنَ حماد بقتادة: القاسم بن يزيد الرحال.

هذا الطريق يرويه قتادة بن دعامة، واختلف عنه في لفظه:

- ✓ فرواه معمر بن راشد عنه بلفظ: «**مَا كَانَ الرِّفْقُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلَا كَانَ الْفُحْشُ فِي شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا شَانَهُ**».
- ✓ وخالفه جميع أصحاب قتادة، فلم يذكر أحدٌ منهم هذا اللفظ الذي ذكره معمر، فكيف ومعمر متكلم في روايته عن قتادة. قال معمر: "جلست إلى قتادة وأنا صغير، فلم أحفظ أسانيده"[1]، فلو كان لفظ معمر ثابتًا لحدث به أصحاب قتادة على كثرتهم؟ وهم المقدمون والمعتنون بحديثه؛ كسعيد بن أبي عروبة، وشعبة بن الحجاج، وهمام بن يحيى العَوْذي وغيرهم[2].

رابعًا: طريق معمر، عن محمد بن شهاب الزهري: أخرجه البخاري[3]، من طريق معمر، ومن طريق شعيب بن أبي حمزة[4]، ومن طريق صالح بن كيسان[5]، ومسلم[6]، من طريق سفيان بن عيينة.

---

(1) ابن أبي خثيمة، 1: 327.

(2) ابن رجب، 2: 503.

(3) محمد بن إسماعيل البخاري. *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه*. تح: مصطفى ديب البُغا. ط4. (دمشق: دار ابن كثير،- واليمامة،1410هـ) 5: 2349، كتاب الدعوات، باب الدعاء على المشركين، برقم 6032.

(4) المصدر نفسه، 5: 2308، كتاب الاستئذان، باب كيف يرد على أهل الذمة السلام، برقم 5901.

(5) المصدر نفسه، 5: 2242، كتاب الأدب، باب الرفق في الأمر كله، برقم 5678.

(6) مسلم، الصحيح، 4: 1706، كتاب السلام، باب النهي عَنْ ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم، برقم 2165.

أربعتهم (معمر، وشعيب، وصالح، وسفيان)، عن الزهري، عن عروة بن الزبير.

وأخرجه البخاري[1]، من طريق ابن أبي مُليكة.

كلاهما (عروة، وابن أبي مليكة)، عن عائشة – رضي الله عنها– كَانَ اليَهُودُ يُسَلِّمُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُونَ: السَّامُ عَلَيْكَ، فَفَطِنَتْ عَائِشَةُ إِلَى قَوْلِهِمْ، فَقَالَتْ: عَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَهْلاً يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ» فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا يَقُولُونَ؟ قَالَ: «أَوَلَمْ تَسْمَعِي أَنِّي أَرُدُّ ذَلِكِ عَلَيْهِمْ، فَأَقُولُ: وَعَلَيْكُمْ».

وهذا اللفظ «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ»، هو المحفوظ عن معمر؛ **لعدة قرائن:**

الأولى: الحفظ والإتقان: فمعمر بن راشد من أثبت الناس في الزهري[2].

والثانية: المتابعة القاصرة: فمعمر بن راشد متابع على روايته هذه، فقد تابعه كل من: سفيان بن عيينة، وشعيب بن أبي حمزة، وصالح بن كيسان.

والثالثة: أنَّ صاحبا الصحيحين اعتمدا هذا اللفظ، وأخرجاه في صحيحيهما.

المطلب الرابع: تخريج الحديث الرابع، والكشف عن علته

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالاَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: بَلَغَ صَفِيَّةَ أَنَّ حَفْصَةَ، قَالَتْ: بِنْتُ يَهُودِيٍّ، فَبَكَتْ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ وَهِيَ تَبْكِي، فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكِ»؟ فَقَالَتْ: قَالَتْ لِي حَفْصَةُ: إِنِّي بِنْتُ يَهُودِيٍّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَإِنَّكِ لاَبْنَةُ نَبِيٍّ، وَإِنَّ عَمَّكِ لَنَبِيٌّ، وَإِنَّكِ

(1) البخاري، الصحيح، 5: 2350، كتاب الدعوات، باب قول النبي ﷺ يستجاب لنا في اليهود ولا يستجاب لهم فينا، برقم 6038.

(2) ابن رجب، 2: 478–481.

لَتَحْتَ نَبِيٍّ، فَفِيمَ تَفْخَرُ عَلَيْكِ؟ ثُمَّ قَالَ: اتَّقِي اللَّهَ يَا حَفْصَةُ». وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ[1] غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ[2].

وهو في مصنف عبد الرزاق[3]، وعنه أحمد[4]، ومن طريق عبد الرزاق أخرجه النسائي[5].

وإسناده ضعيف؛ لأجل تفرد معمر بروية هذا الخبر من بين أصحاب ثابت، ومثله لا يُحتمل تفرده عن ثابت؛ إذ إنَّ روايته عنه مقدوح فيها.

وقد روي الحديث من طريق آخر عن صفية- رضي الله عنها-:

أخرجه الترمذي[6]، من طريق عــبد الصمد بن عبد الوارث، والطبراني[7]، من طريق شاذ بن فياض. كلاهما (عبد الصمد، وشاذ)، عن هاشم بن سعيد الكوفي، عن كنانة – هو مولى صفية- قَالَ: حَدَّثَتْنَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ بَلَغَنِي عَنْ حَفْصَةَ وَعَائِشَةَ كَلَامٌ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «أَلا قُلْتِ: فَكَيْفَ تَكُونَانِ خَيْرًا مِنِّي وَزَوْجِي مُحَمَّدٌ، وَأَبِي هَارُونُ، وَعَمِّي مُوسَى»، وَكَانَ الَّذِي بَلَغَهَا أَنَّهُمْ قَالُوا:

---

(1) قال محمد بن إبراهيم المناوي. *كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح*. تح: د. محمد إسحاق إبراهيم. ط2. (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1426هـ) 5: 323، برقم 500: "قال المزي في الأطراف: قال الترمذي: حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وليس في نسخة سماعي في الترمذي لفظة صحيح، وسنده لا شك في صحته"، ولم أقف على كلام المزي هذا في تحفة الأشراف، فالذي يظهر أنَّه سقط منها، وقوله: وسنده لا شك في صحته، هو محل نظر، فإنَّ معمراً قد تفرد به من بين سائر أصحاب ثابت، ومثله لا يحتمل تفرده عن ثابت.

(2) الترمذي، الجامع الكبير، 6: 401، أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ، باب في فضل أزواج النبي ﷺ، برقم 4232.

(3) الصنعاني، 11: 430، كتاب الجامع، باب أزواج ﷺ، برقم 20921.

(4) ابن حنبل، المسند، 19: 384، برقم 12392.

(5) النسائي، السنن الكبرى، 8: 163، كتاب عشرة النساء، باب الافتخار، برقم 8870.

(6) الترمذي، الجامع الكبير، 6: 401، أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ، باب في فضل أزواج النبي ﷺ، برقم 4233.

(7) الطبراني، المعجم الأوسط، 8: 236، برقم 8503.

نَحْنُ أَكْرَمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا، وَقَالُوا: نَحْنُ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ، وَبَنَاتُ عَمِّهِ، وهذا لفظ عبد الصمد؟

وإسناده ضعيف؛ لعلتين فيه:

الأولى: هاشم بن سعيد الكوفي هذا قال عنه ابن عدي: "له من الحديث غير ما ذكرت، ومقدار ما يرويه لا يتابع عليه"(1)، والجمهور على تضعيفه(2).

والثانية: تفرد كِنانة مولى صفية به. قال أبو الفتح الأزدي: "لا يقوم إسناد حديثه". وقال ابن حجر: "مقبول"(3)؛ أي عند المتابعة، ولا متابع له هنا، وسكت عن حاله في موضع آخر، واكتفى بقوله: "مدني روى عنه خمسة أنفس، وذكره ابن حبان في الثقات، وأبو الفتح الأزدي في الضعفاء"(4)، وهو قليلة الرواية، والراوي عنه ضعيف.

قال الترمذي: – عقب إخراجه–: "هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث صفية إلا من حديث هاشم الكوفي، وليس إسناده بذاك". وقال في موضع آخر: "ليس إسناده بمعروف"(5). وقال الطبراني – عقب إخراجه–: "لم يرو هذه الأحاديث عن كِنانة، عن صفية إلا هاشم بن سعيد الكوفي، تفرد بها شاذ".

المطلب الخامس: تخريج الحديث الخامس، والكشف عن علته

قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، وَزُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ثابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «اذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُؤْدَمَ بَيْنَكُمَا»، فَفَعَلَ، فَتَزَوَّجَهَا، فَذَكَرَ مِنْ مُوَافَقَتِهَا.

---

(1) ابن عدي،10: 349.

(2) انظر: تهذيب التهذيب، 4: 260.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 493.

(4) ابن حجر، نتائج الأفكار 1: 82.

(5) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، 3: 476.

وأخرجه ابن الجارود[1]، والحاكم[2]، من طريق عبدالرزاق.

وأخرجه عبد الرزاق[3]، ومن طريقه ابن ماجه[4]، عن معمر، عن ثابت البُناني، عن بكر بن عبد الله المزني، عن المغيرة بن شعبة ﷺ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فذَكَرْتُ لَهُ امْرَأَة أَخْطُبُهَا قَالَ: «اذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُؤْدَمَ بَيْنَكُمَا»، وفيه قصة.

وأخرجه البزار[5]، من طريق عبد الرزاق الصنعاني، عن سفيان الثوري، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك ﷺ.

وأخرجه الترمذي[6]، من طريق ابن أبي زائدة، والنسائي[7]، من طريق حفص بن غياث، وعبد الرزاق[8]، وعنه أحمد[9]، عن سفيان الثوري، وأحمد[10]، عن أبي معاوية الضرير، والطبراني[11]، من طريق جرير بن حازم،

(1) عبد الله بن علي النيسابوري، *المنتقى من السنن المسندة*. تح: مركز البحوث وتقنية المعلومات. ط1 . (القاهرة: دار التأصيل، 1435هـ) ص310، كتاب النكاح، برقم 685.

(2) محمد بن عبد الله النيسابوري، *المستدرك على الصحيحين*. تح: مركز البحوث وتقنية المعلومات . ط1. (القاهرة: دار التأصيل، 1435هـ) 3: 438، كتاب النكاح، برقم 2734.

(3) الصنعاني، 6: 156، كتاب النكاح، باب إيراز الجواري والنظر عند النكاح، برقم 10335

(4) ابن ماجه، السنن، 3: 68، أبواب النكاح، باب النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها، برقم 1866.

(5) البزار، المسند، 13: 148، برقم 6554.

(6) الترمذي، الجامع، 2: 559، أبواب النكاح عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة، برقم 1112.

(7) النسائي، المجتبى، 6: 69، كتاب النكاح، باب إباحة النظر قبل التزويج، برقم 3235.

(8) الصنعاني، 6: 156، كتاب النكاح، باب إيراز الجواري والنظر عند النكاح، برقم 10335

(9) ابن حنبل، المسند، 30: 66، برقم 18137.

(10) ابن حنبل، المسند، 30: 88، برقم 18154.

(11) الطبراني، المعجم الكبير، 20: 434، برقم 1053.

والسكن الأصم[1]، وعبد الواحد بن زياد[2].

سبعتهم (ابن أبي زائدة، وحفص، والثوري، وأبو معاوية، وجرير، والسكن، وعبد الواحد)، عن عاصم بن سليمان الأحول، عن بكر بن عبدالله المزني، عن المغيرة بن شعبة، عن النبيِّ ﷺ، وهو بنحو لفظ ثابت البناني.

وأخرجه الطحاوي[3]، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن عاصم الأحول، عن بكر بن عبد الله المزني، أن المغيرة بن شعبة أراد أن يتزوج امرأة، مختصراً على الحرف الأول منه.

وأخرجه سعيد بن منصور[4]، من طريق سفيان بن عيينة، عن عاصم الأحول، عن بكر بن عبد الله المزني أو أبي قلابة، عن المغيرة بن شعبة، عن النبيِّ ﷺ، مختصرا على الحرف الأول منه.

هذا الحديث يرويه معمر بن راشد واضطرب فيه:

فتارة يرويه: عن ثابت البُناني، عن أنس ﷺ، عن المغيرة بن شعبة ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

وتارة يرويه: عن ثابت البُناني، عن بكر المزني، أنَّ المغيرة بن شعبة ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

---

(1) المصدر نفسه، برقم 1054.

(2) المصدر نفسه، برقم 1056.

(3) أحمد بن محمد الطحاوي، *شرح معاني الآثار*. تح: محمد سيد جاد الحق ومحمد زهري النجار. ط1 . (بيروت: عالم الكتب، 1415هـ). 3: 14، برقم: 4282.

(4) سعيد بن منصور بن شعبة الخرساني. *سنن سعيد بن منصور*. تح: د تح: حبيب الرحمن الأعظمي. ط1،. (الهند: الدار السلفية، 1403هـ) 1: 171، كتاب النكاح، باب النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها، برقم 517.

أمَّا الثاني: فقد رواه بكر بن عبد الله المزني[1]، **واختلف عليه فيه:**

- ✓ فرواه ثابت البناني، عن بكر بن عبد الله المزني، عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ.
- ✓ وخالف ثابت البناني: عاصم بن سليمان الأحول، فرواه عن بكر بن عبد الله المزني، أن المغيرة بن شعبة قال: أتيت النبي ﷺ ...

وعاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري[2]، رمز له الذهبي بـــ (صح)، إشارة إلى أنَّ العمل على توثيقه، وقال: "الحافظ الثقة"[3]. وقال ابن حجر: "ثقة، لم يتكلم فيه إلا القطان، فكأنَّه بسبب دخوله في الولاية"[4]، **واختلف على عاصم الأحول، وعلى من دونه، وهو سفيان الثوري:**

فأما الثوري: فاختلف عليه فيه:

- ✓ فرواه عبد الرزاق الصنعاني، عن الثوري، عن عاصم الأحول، عن بكر المزني، عن المغيرة ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، **واضطرب عبد الرزاق فيه:**

فتارة يرويه عن معمر، عن ثابت البناني، عن بكر المزني، أنَّ المغيرة بن شعبة ﷺ، عن النبيِّ ﷺ. وتارة يرويه عن الثوري، عن عاصم الأحول، عن بكر المزني، عن المغيرة ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

وتارة يرويه عن الثوري، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

والمحفوظ عن عبد الرزاق الصنعاني هو الأول؛ **لقرينتين:**

---

(1) الذي ذهب إليه المحققون؛ كابن رجب ، 2: 377، والعراقي، التقييد والإيضاح، ص84، وابن حجر النكت على كتاب ابن الصلاح، 2: 591، أن الراوي في الإسناد المؤنن إذا روى قصة، فإن كان أدركها فهي متصلة، وإن لم يدركها، فلا يخلوا الحال من أمرين:

الأول:إن كان صحابيًا، فهي مرسل صحابي.

الثاني: وإن كان تابعيًا، فهي منقطعة؛ كما هو الحال هنا في هذه الواقعة، فإنها رويت مرة بالإسناد المؤنن، وتارة بالإسناد المعنعن، ورواية المؤنن هي المحفوظة عن بكر المزني كما سيأتي.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 321.

(3) الذهبي، ميزان الاعتدال، 2: 319.

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 321.

الأولى: أنَّ عبد الرزاق من أثبت الناس في معمر بن راشد[1]، ومختصٌ به، فقد جالسه ما بين الثمان إلى التسع سنوات[2]، وهو متثبت فيه، جيد الإتقان كما قال يعقوب بن شيبة[3]، وقد أكثر من الرواية عنه، فقد كتب عنه عشرة آلاف حديث[4]؛ بخلاف رواية عبد الرزاق عن سفيان الثوري، فسماعه من الثوري بمكة متكلم فيه، وقد ضعف الإمام أحمد سماع عبد الرزاق من الثوري بمكة، فقال: "مضطرب جداً"[5]، فلعلَّ هذا منها، فقد اضطرب في روايته عن الثوري. قال البزار عَقِب إخراجه: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الثوري إلا عبد الرزاق".

والثانية: ترجيح الأئمة: وممن وقفت عليه: قول الدارقطني: "وهذا وهم، وإنما رواه ثابت، عن بكر مرسلاً"[6]. وقال أيضاً: "الصواب: عن ثابت، عن بكر المزني"[7].

- ✓ وخالف عبد الرزاق الصنعاني: عبد الرحمن بن مهدي، فرواه عن الثوري، عن عاصم الأحول، عن بكر المزني، أنَّ المغيرة ﷺ، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً.

وعبد الرحمن بن مهدي بن حسان، أبو سعيد البصري، ثقة ثبت حافظ، عارف بالرجال والحديث، قال المديني: ما رأيت أعلم منه[8].

وكما هو ظاهر، فالمحفوظ والأشبه بالصواب عن الثوري هو الثاني – أعني المرسل–؛ **لقرينتين:**

الأولى: المعرفة بحديث الشيخ: فعبد الرحمن بن مهدي من أثبت وأوثق أصحاب الثوري، بل قدمه بعضهم في الثوري على جميع من روى عنه، قال حرب:

---

(1) انظر: ابن رجب، 2: 516.
(2) انظر: الفسوي، 3: 30.
(3) انظر: ابن رجب، 2: 516.
(4) انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، 1: 142.
(5) ابن رجب، 606/2.
(6) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، 7: 137.
(7) علي بن عمر الدارقطني، *سنن الدارقطني*. تح: شعيب الأرنؤوط وآخرين. ط1. (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1424هـ) 4: 372، كتاب النكاح، باب المهر، برقم 3622.
(8) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 321.

قلت لأحمد: أيهما أثبت: يحيى بن سعيد أو عبد الرحمن بن مهدي؟ قال: كانا ثبتين، ولكن عبد الرحمن أعلم بعلم الثوري[1].

والثانية: الحفظ والإتقان: فعبد الرحمن بن مهدي من الحفظ والتثبت والإتقان بمكان؛ فكيف والمخالف له: عبد الرزاق الصنعاني، وهو دونه في الثوري ولا يقاس به، وقد اضطرب فيه كما تقدم.

وأما عاصم الأحول: فاختلف عليه فيه:

- ✓ فرواه ابن أبي زائدة، وحفص بن غياث، والثوري، وأبو معاوية الضرير، وجرير بن حازم، والسكن الأصم، وعبد الواحد بن زياد، عن عاصم الأحول، عن بكر المزني، عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ.
- ✓ وخالفهم: سفيان بن عيينة، فرواه عن عاصم الأحول، عن بكر بن عبد الله المزني أو أبي قلابة، عن المغيرة بن شعبة، عن النبيِّ ﷺ، فشك فيه ابن عيينة.

وكما هو ظاهر، فالمحفوظ عن عاصم الأحول هو الأول؛ **لقرينتين:**

الأولى: الثقة والإتقان: فرواة الأول أوثق وأثبت في الجملة، وخاصة أن فيهم: سفيان الثوري.

والثانية: كثرة العدد: فالعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد.

والحديث من وجهه المحفوظ مرسل، فإنَّ بكر بن عبدالله المُزَني لم يسمع من المغيرة ﷺ، وقد نصَّ على ذلك: ابن معين فقال: "لم يسمع بكر من المغيرة"[2]. وقال أبو عوانة: "في سماع بكر من المغيرة نظر"[3].

والخلاصة: أنَّ حديث الباب الذي رواه ابن ماجه معلول بعلتين:

الأولى: أن معمراً تفرد به، ومثله لا يحتمل تفرده عن ثابت.

والثانية: إنَّه سلك الجادة، فرواه عن ثابت، عن أنس ﷺ، وهي سلسلة معروفة مشهورة تسبق إليها الألسنة، وتقدم قول الإمام أحمد أنَّ أهل البصرة يقولون: ثابت، عن أنس، يحيلون عليهما.

---

(1) ابن رجب، 2: 543.

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب، 1: 244.

(3) أبو عوانة، المسند الصحيح المخرّج على صحيح مسلم، 3: 18، برقم 4036.

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث، والذي أحمد الله على كريم عطائه، وواسع فضله، فقد منَّ عليَّ بإتمامه، وأسأله أن يتقبله ويجعله خالصاً لوجه الكريم، وقد ظهرت لي بعض النتائج التالية:

1. معمر بن راشد وإن احتج به الشيخان، غير أنَّه مُضَعَّف في بعض الشيوخ، ومن جملة من ضعف فيه: ثابت البناني.
2. بلغ عدد أحاديث الدراسة المنتقدة خمسة أحاديث.
3. بلغت مرويات معمر بن راشد، عن ثابت البُناني في السنن الأربعة ثلاثة عشر حديثًا.
4. الأحاديث التي رواها معمر بن راشد، عن ثابت البُناني في السنن الأربعة على درجات:

أ. منها ما توبع على روايته، وقد ذكرتها في المقدمة تحت إجراءات البحث.

ب. ومنها ما تفرد به عن ثابت، ولم يروِ الحديث من غير هذا الوجه، أو روي من وجه آخر؛ لكنه لا يصح، فمثل هذا يُعَلُّ بتفرد معمر عن ثابت؛ كالحديث الرابع، وعلة ذلك:

- ✓ أنَّ رواية معمر بن راشد، عن ثابت مقدوح فيها.
- ✓ ولأنَّ ثابت البُناني مُكثر من الرواية، وله أصحاب كُثُر، فتفرد معمر عنه لا يُحتمل.

ت. ومنها ما يرويه عن ثابتٍ متفرد به عنه، غير أنَّ الحديث يروى من وجه أخر صحيح، فمثل هذا لا يُعَل به.

ث. ومنها ما اضطرب فيه اضطراباً شديداً، فهذا علته ظاهره، ومن أمثلة ذلك: الحديث:

الأول، والثاني، والثالث من أحاديث الدراسة.

5. يُظْهِرُ البحث جانباً من جوانب الخلل عند بعض من باشر التحقيق، وهو عدم مراعاة التضعيف المقيد بشيخ، والذي يوقع في تصحيح ما حقه التضعيف.
6. يَظْهَرُ في هذا البحث منزلة وقدر الأئمة المتقدمين في تفتيشهم لأحوال الرواة، ووصفهم بما يناسب حالهم، فمن الرواة من ضُعِّف حديثه عن بعض الشيوخ دون بعض، ومنهم من ضعف حديثه في بعض الأمكنة دون بعض، ومعمر بن راشد ممن تحقق فيه الوصفان.

المصادر والمراجع

❖ **بعد القرآن الكريم.**

1. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن الرازي. المراسيل. تح: شكر الله نعمة الله قوجاني. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1418هـ.

2. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن الرازي. كتاب العلل. تح: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي. ط1. الرياض: مطابع الحميضي، 1427هـ .

3. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد.(ت:327هـ). الجرح والتعديل.ط1. الهند – بيروت: دائرة المعارف العثمانية– دار احياء التراث العربي،1271هـ – 1952م.

4. ابن أبي خيثمة، أبو بكر بن أحمد. التاريخ الكبير. تح: صلاح بن فتحي هلال. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة للنشر، 1427هـ.

5. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. المصنف. تح: محمد عوامة. ط1. بيروت: دار قرطبة، 1427هـ.

6. ابن الأثير، المبارك بن محمد. النهاية في غريب الحديث والأثر. تح: خليل مأمون شيحا. ط2. بيروت: دار المعرفة، 1427هـ .

7. ابن السني، أحمد بن محمد. عمل اليوم والليلة . تح: كوثر البرني. ط1. جدة – بيروت: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن، 2010م.

8. ابن المبارك، عبد الله المروزي. الزهد والرقائق. تح: أحمد فريد. ط1. الرياض: دار المعراج الدولية، 1415هـ.

9. ابن المديني، علي بن عبد الله. علل الحديث ومعرفة الرجال. تح: د. مازن بن محمد السرساوي. ط1 الدمام: دار ابن الجوزي، 1426هـ.

10. ابن الملقن، عمر بن علي. البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير. تح: مجموعة من الباحثين. ط1. الرياض: دار العاصمة، 1430هـ.

11. ابن حبان، محمد بن حبان. الثقات. ط1. الهند: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان. حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية ، 1393هـ.

12. ابن حبان، محمد بن حبان. كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين.

تح: محمد بن إنسان فرحات. ط1. بيروت: دار اللؤلؤة، 1439هـ.
13. ابن حجر، أحمد بن علي. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة. تح: د. زهير بن ناصر الناصر، وآخرين. ط1. المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالتعاون مع مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، 1415هـ.
14. ابن حجر، أحمد بن علي. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. تح: محمد الثاني عمر بن موسى. ط1. الرياض: أضواء السلف، 1428هـ.
15. ابن حجر، أحمد بن علي. المطالب العالية. تح: مجموعة من الباحثين. ط1. الرياض: دار العاصمة، 1419هـ.
16. ابن حجر، أحمد بن علي. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس. تح: أحمد بن علي المباركي. ط3. مطابع الحميضي، 1422هـ.
17. ابن حجر، أحمد بن علي. تغليق التعليق على صحيح البخاري. تح: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي. ط1. عمان- بيروت: المكتب الإسلامي- دار عمار، 1405هـ.
18. ابن حجر، أحمد بن علي. تقريب التهذيب. تح: محمد عوامة. ط2. المدينة،- بيروت: دار اليسر،- ودار قرطبة، 1430هـ.
19. ابن حجر، أحمد بن علي. تهذيب التهذيب. باعتناء: إبراهيم الزيبق،- وعادل مرشد. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1329هـ.
20. ابن حجر، أحمد بن علي. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. أعتنى به: نظر محمد الفاريابي. ط1. الرياض: دار طيبة، 1427هـ.
21. ابن حجر، أحمد بن علي. لسان الميزان. تح: عبد الفتاح أبي غدة. ط1. بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1432هـ.
22. ابن حجر، أحمد بن علي. نتائج الأفكار. تح: حمدي عبد المجيد السلفي. ط2. دمشق- بيروت: دار ابن كثير، 1429هـ.
23. ابن حنبل، أحمد بن محمد. العلل ومعرفة الرجال - رواية المَرْوَذِيِّ وغيره-. تح: وصي الله بن محمد عباس.ط1. القاهرة: دار الإمام أحمد، 1427هـ.
24. ابن حنبل، أحمد بن محمد. كتاب العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل - رواية عبد الله-. تح: وصي الله بن محمد عباس. ط2. الرياض: دار القبس، 1427هـ.
25. ابن حنبل، أحمد بن محمد. مسند أحمد بن حنبل. تح: شعيب الأرنؤوط،- وعادل

مرشد،- وآخرين. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ .
26. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. شرح علل الترمذي لابن رجب. تح: نور الدين عتر. ط1. الرياض: دار العطاء، 1421هـ .
27. ابن سعد، محمد بن سعد. الطبقات الكبير. تح: علي محمد عمر. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1421هـ.
28. ابن طهمان، يزيد بن الهيثم. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال. تح: د. أحمد محمد نور سيف. ط1. دمشق: دار المأمون للتراث. (يضاف للقائمة)
29. ابن عدي، عبد الله بن عدي أبو أحمد الجرجاني. الكامل في ضعفاء الرجال. تح: مازن بن محمد السرساوي. ط3. الرياض: مكتبة الرشد، 1439هـ.
30. ابن عساكر، علي بن الحسن. تاريخ دمشق. تح: عمرو بن غرامة العمروي . ط1. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ.
31. ابن عساكر، علي بن الحسين. معجم الشيوخ. تح: د. وفاء تقي الدين. ط1. دمشق: دار البشائر، 1421هـ.
32. ابن ماجه، محمد بن يزيد. سنن ابن ماجه. تح: شعيب الأرنؤوط وآخرين. ط1. دمشق: دار الرسالة، 1430هـ.
33. ابن معين، يحيى البغدادي. تاريخ ابن معين – رواية الدارمي. تح: أحمد محمد نور سيف. دمشق: دار المأمون للتراث.
34. أبو داود، سليمان بن الأشعث. كتاب السنن. تح: شعيب الأرنؤوط وآخرين. ط1. دمشق: الرسالة العالمية، 1430هـ.
35. أبو زرعة، عبد الرحمن بن عمرو. تاريخ أبي زرعة الدمشقي. تح: شكر الله نعمة الله القوجاني. ط1. دمشق: مجمع اللغة العربية بدمشق.
36. أبو نعيم، أحمد بن عبد الله. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. ط1: بيروت: دار السعادة، 1409هـ.
37. الأزهري، محمد بن أحمد. تهذيب اللغة. تح: محمد عوض مرعب. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001م.
38. الإسفراييني، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق. المسند الصحيح المخرّج على صحيح مسلم. تح: فريق من الباحثين. ط1. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: عمادة البحث العلمي، 1435هـ.

39. الأصبحي، مالك بن أنس. الموطأ – رواية يحيى الليثي–. تح: د. بشار عواد معروف. ط2. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1417هـ.

40. الباجي، سليمان بن خلف. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح. تح: د. أبي لبابة حسين. ط1. الرياض: دار اللواء للنشر، 1406هـ.

41. البجلي، تمام بن محمد. الفوائد، لتمام الرازي. تح: حميد عبد المجيد السلفي. ط1. الرياض: مكتبة الرشد، 1412هـ.

42. البخاري، محمد بن إسماعيل. الأدب المفرد. تح: د. علي عبد الباسط وعلي عبد المقصود. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1423هـ.

43. البخاري، محمد بن إسماعيل. التاريخ الأوسط. تح: د تيسير بن سعد أبي حميد. ط2. الرياض: مكتبة الرشد،1429هـ.

44. البخاري، محمد بن إسماعيل. التاريخ الكبير. تح: محمد بن صالح الدباسي. ط1. الرياض: المتميز، 1440هـ.

45. البخاري، محمد بن إسماعيل. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه. تح: مصطفى ديب البُغا. ط4. دمشق: دار ابن كثير،– واليمامة،1410هـ.

46. البرذعي، سعيد بن عمرو. سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، وهو كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين. تح: محمد بن علي الأزهري. ط1. القاهرة: مكتبة الفاروق الحديثة، 1430هـ.

47. البزار، أحمد بن عمرو. مسند البزار – المنشور باسم البحر الزخار–. تح: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرين. ط1. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1430هـ.

48. البُستي، محمد بن حبان. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. تحقيق شعيب الأرنؤوط. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1414هـ.

49. البكجري، مغلطاي بن قليج. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تح: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد – وأبي محمد أسامة بن إبراهيم. ط1. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1422هـ.

50. البيهقي، أحمد بن الحسين. السنن الكبير. تح: إسلام منصور عبد الحميد. ط1. القاهرة: دار الحديث، 1429هـ.

51. الترمذي، محمد بن عيسى. الجامع الكبير – سنن الترمذي–. تح: شعيب الأرنؤوط،

وآخرين. ط1. دمشق: دار الرسالة، 1430هـ.
52. الترمذي، محمد بن عيسى. علل الترمذي الكبير. تح: محمود محمد خليل وصبحي السامرائي. ط1. عمَّان: الدار العثمانية، 1428هـ.
53. الحاكم، محمد بن عبد الله. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني. تح: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر. ط1. الرياض: مكتبة المعارف، 1404هـ.
54. الحاكم، محمد بن عبد الله. معرفة علوم الحديث. تح: السيد معظم حسين. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية، 1397هـ.
55. الحنائي، الحسين بن محمد. الحنائيات. تح: خالد رزق محمد جبر. ط1. الرياض: أضواء السلف، 1428هـ.
56. الختلي، إبراهيم بن عبد الله. سؤالات ابن الجنيد، لأبي زكريا يحيى بن معين. تح: أحمد محمد نور سيف. ط1. المدينة المنورة: دار النشر: مكتبة الدار، 1408هـ.
57. الخرساني، سعيد بن منصور بن شعبة. سنن سعيد بن منصور. تح: د تح: حبيب الرحمن الأعظمي. ط1،. الهند: الدار السلفية، 1403هـ.
58. الخطيب، أحمد بن علي. تاريخ بغداد. تح: بشار عواد معروف. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ.
59. الدارقطني، علي بن عمر. الضعفاء والمتروكون. تح: أبي عمر محمد بن علي الأزهري. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة، 1434هـ.
60. الدارقطني، علي بن عمر. العلل الواردة في الأحاديث النبوية. تح وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. ط1. الرياض: دار طيبة، 1405ه. والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي. ط1. الدمام: دار ابن الجوزي، 1427هـ.
61. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن. مسند الدارمي - المعروف بـ سنن الدارمي-. تح: حسين سليم أسد الداراني. ط1. الرياض: دار المغني للنشر والتوزيع، 1412 هـ.
62. الدُّوري، العباس بن محمد. التاريخ ليحيى بن معين. تح: محمد بن علي الأزهري. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة، 1434هـ.
63. الذهبي، أحمد بن محمد. تذكرة الحفاظ . ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ.
64. الذهبي، محمد بن أحمد. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. تح:

محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب .ط2. جدة،- المدينة: دار المنهاج،- ودار اليسر، 1430هـ.

65. الذهبي، محمد بن أحمد. تاريخ الإسلام. تح: د. بشار عواد معروف. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2003م.

66. الذهبي، محمد بن أحمد. ديوان الضعفاء والمتروكين. تح: محمد سيد الأزهري. ط1. بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1438هـ.

67. الذهبي، محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء. تح: مجموعة من المحقيقين بإشراف شعيب الأرنؤوط . ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ .

68. الذهبي، محمد بن أحمد. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تح: محمد رضوان عرقسوسي- وآخرين. ط1. دمشق: الرسالة العالمية،1430هـ.

69. الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. تح: محمد عجاج الخطيب. ط1. بيروت: دار الفكر، 1404هـ.

70. الرَّبعي، محمد بن عبد الله. تاريخ مولد العلماء ووفياتهم. تح: د. عبد الله بن أحمد الحمد. ط1. الرياض: دار العاصمة، 1410هـ.

71. الزمخشري، محمود بن عمرو. أساس البلاغة. تح: محمد باسل عيون السود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ.

72. الزمخشري، محمود بن عمرو. الفائق في غريب الحديث والأثر. تح: علي محمد البجاوي – محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. بيروت: دار المعرفة.

73. السجستاني، سليمان بن الأشعث. سؤالات أبي داود للإمام أحمد. تح: د. زياد محمد منصور. ط1. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1414هـ.

74. السجستاني، سليمان بن الأشعث. سؤالات أبي عبيد الآجري أبو داود السجستاني. تح: د. عبد العليم بن عبد العظيم البستوي. ط1. مكة المكرمة- بيروت: مكتبة الاستقامة - ومؤسسة الريان، 1418هـ.

75. السجستاني، سليمان بن الأشعث. مسائل الإمام أحمد. تح: طارق بن عوض الله. ط1. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، 1420 هـ.

76. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام. المصنف. تح: حبيب الرحمن الأعظمي. ط2. بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ.

77. الصياح، علي بن عبد الله. معرفة أصحاب أيوب السختياني. ط1. الرياض: جامعة

الإمام محمد بن سعود بالرياض: عمادة البحث العلمي، 1430هـ.
78. الطبراني، سليمان بن أحمد. الدعاء. تح: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ.
79. الطبراني، سليمان بن أحمد. المعجم الأوسط. تح: طارق بن عوض الله بن محمد،- وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. ط1. القاهرة: دار الحرمين، 1415هـ.
80. الطبراني، سليمان بن أحمد. المعجم الكبير. تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط1. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، 1415هـ.
81. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار. ط1. بيروت: دار ابن حزم، 1426هـ.
82. العصفري، خليفة بن خياط. كتاب الطبقات. تح: د. أكرم ضياء العمري. ط2. الرياض: دار طيبة، 1402هـ.
83. العقيلي، محمد بن عمرو. كتاب الضعفاء. تعليق: مازن بن محمد السرساوي. ط12. الرياض: دار الرشد، 1437هـ.
84. العلائي، صلاح الدين بن خليل. جامع التحصيل في أحكام المراسيل. تح: عمر حسن فلانة. ط1. الرياض: دار الأفهام،1440هـ.
85. الفسوي، يعقوب بن سفيان. المعرفة والتاريخ. تح: أكرم ضياء العمري. ط2. بيرت: مؤسسة الرسالة، 1401هـ.
86. القشيري، مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم. تح: محمد فؤاد عبد الباقي. ط1. إسطنبول: المكتبة الإسلامية، 1374ه.
87. القضاعي، محمد بن سلامة. مسند الشهاب. تح: حمدي عبد المجيد السلفي. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1407هـ.
88. المزي، يوسف بن عبد الرحمن. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تح: بشار عواد معروف. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1431هـ .
89. المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. تخريج وتعليق: محمد ناصرالدين الألباني. ط2. بيروت: المكتب الإسلامي، 1406هـ.
90. المقدسي، محمد بن طاهر. أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ. تح: جابر بن عبد الله السريع. ط1. الرياض: دار التدمرية، 1428هـ .
91. المقدمي، محمد بن أحمد. التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم. تح: محمد بن إبراهيم

اللحيدان. ط1. القاهرة: دار الكتاب والسنة، 1415هـ.
92. المناوي، محمد بن إبراهيم. كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح. تح: د. محمد إسحاق إبراهيم. ط2. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1426هـ.
93. الموصلي، أحمد بن علي. مسند أبي يعلي. تح: حسين سليم أسد. ط2. دمشق: دار المأمون للتراث، 1410هـ.
94. النسائي، أحمد بن شعيب. السنن الكبرى. تح: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ.
95. النسائي، أحمد بن شعيب. المجتبى من السنن – السنن الصغرى-. تح: عبد الفتاح أبي غدة. ط2. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1406هـ.
96. النووي، يحيى بن شرف. الأذكار. تح: شعيب الأرنؤوط. ط1. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1414هـ .
97. النيسابوري، مسلم بن الحجاج. التمييز. تح: د. عبد القادر مصطفى المحمدي. ط1. الدمام: دار ابن الجوزي، 1430هـ.

References

❖ ***After the Holy Quran***.

- *Abu Dawud, Sulayman ibn al-Ashath. Kitab Alsunan. ed.Shuayb al-Arnaut and others. 1nd ed. Damascus: Al-Risalah al-Alamiyyah, 1430 AH.*
- *Abu Naim, Ahmad ibn Abdullah. Hilyat Alawlia Watabaqat Alasfia. 1nd ed. Beirut: Dar al-Saadah, 1409 AH.*
- *Abu Zurah, Abd al-Rahman ibn Amr. Tarikh Abi Zareat Aldimashqii. ed.Shukrallah Nimatullah al-Qujani. 1nd ed. Damascus: The Arabic Language Academy of Damascus.*
- *Al-Alai, Salah al-Din ibn Khalil. Jamie Altahsil fi Ahkam Almarasil. ed.Omar Hassan Fulana. 1nd ed. Riyadh: Dar al-Afham, 1440 AH.*
- *Al-Aqili, Muhammad ibn Amr. Kitab Aldueafa. ed: Mazen ibn Muhammad al-Sarsawi. 12nd ed. Riyadh: Dar al-Rushd, 1437 AH.*
- *Al-Asbahi, Malik ibn Anas. Almuataa - Riwayat Yahyaa Alllythi. ed: Dr. Bashar Awad Marouf. 2nd ed. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami, 1417 AH.*
- *Al-Asfari, Khalifa ibn Khayyat. Kitab Al-Tabaqat . ed. Dr. Akram Diaa Al-Umari. 2nd ed. Riyadh: Dar Taybah, 1402 AH.*
- *al-Azhari, Muhammad ibn Ahmad. Tahdhib Allugha. ed.Muhammad Awad Mar'ab. 1nd ed. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, 2001 AD.*
- *Al-Bajali, Tamam ibn Muhammad. Al-Fawaid Li Tamam Al-Razi. ed.Hamid Abdul Majeed Al-Salafi. 1nd ed. Riyadh: Maktabat Al-Rushd, 1412 AH.*
- *Al-Baji, Sulayman ibn Khalaf. Altaedil Waltajrih Liman Kharaj Lah Albukhariu fi Aljamie Alsahih. ed.Dr. Abu Lubaba Husayn. 1nd ed. Riyadh: Dar Al-Liwaa Publishing, 1406 AH.*
- *Al-Bakjari, Mughultay ibn Qilij. Iikmal Tahdhib Alkamal fi Asma Alrijal. ed.Abu Abd al-Rahman Adel ibn Muhammad and Abu Muhammad Usama ibn Ibrahim. 1nd ed. Al-Faruq Al-Hadithah for Printing and Publishing, 1422 AH.*
- *Al-Bardha'i, Sa'id ibn Amr. Suaalat Albiradheii Liabi Zareat Alraazi, Wahu Kitab Aldueafa Walkadhaabin Walmatrukin. ed.Muhammad ibn Ali al-Azhari. 1nd ed. Cairo: Al-Farouk Modern Library, 1430 AH.*
- *Al-Bayhaqi, Ahmad ibn al-Husayn. Al-Sunan Al-Kabir. ed.Islam Mansour Abd al-Hamid. 1nd ed. Cairo: Dar al-Hadith, 1429 AH.*
- *Al-Bazzar, Ahmad ibn Amr. Musnad Albazaar - Almanshur Biaism Albahr Alzakhar. ed.Mahfuz al-Rahman Zainullah and others. 1nd ed. Medina: Maktaba al-Ulum wa al-Hikam, 1430 AH.*
- *Al-Bukhari, Muhammad ibn Ismail. Al-Adab Al-Mufrad. ed.Dr. Ali Abdul Basit and Ali Abdul Maqsoud. 1nd ed. Cairo: Maktabat Al-Khanji, 1423 AH.*
- *Al-Bukhari, Muhammad ibn Ismail. Aljamie Almusnad Alsahih Almukhtasar min Umur Rasul Allah Wasunanih Waayaamih. ed.Mustafa Dib al-Bugha. 4nd ed. Damascus: Dar Ibn Kathir and al-Yamamah, 1410 AH.*
- *Al-Bukhari, Muhammad ibn Ismail. Al-Tarikh Al-Awsat. ed.Dr. Taysir ibn Sad Abu Hamid. 2nd ed. Riyadh: Maktabat Al-Rushd, 1429 AH.*
- *Al-Bukhari, Muhammad ibn Ismail. Al-Tarikh Al-Kabir. ed.Muhammad ibn*

Salih Al-Dabasi. 1nd ed. Riyadh: Al-Mutamayiz, 1440 AH.

- *Al-Busti, Muhammad ibn Hibban. Aliihsan fi Taqrib Sahih Abn Hibaan. ed.Shuayb al-Arnaut. 2nd ed. Beirut: Mu'assasat al-Risala, 1414 AH.*
- *Al-Daraqutni, Ali ibn Umar. Aldueafa Walmatrukun. ed.Abu Umar Muhammad ibn Ali al-Azhari. 1nd ed. Cairo: Al-Faruq al-Hadithah, 1434 AH.*
- *Al-Daraqutni, Ali ibn Umar. Aleilal Alwaridat fi Alahadith Alnabawia. Edited and verified by Mahfuz al-Rahman Zainullah al-Salafi. 1nd ed. Riyadh: Dar Taybah, 1405 AH. Volumes 12-15 were commented on by Muhammad ibn Salih ibn Muhammad al-Dabasi. 1nd ed. Dammam: Dar Ibn al-Jawzi, 1427 AH.*
- *Al-Darimi, Abdullah ibn Abd al-Rahman. Musnad Aldaarimi - Almaeruf Bi Sunan Aldaarimii. ed.Hussein Salim Asad al-Darani. 1nd ed. Riyadh: Dar al-Mughni for Publishing and Distribution, 1412 AH.*
- *Al-Dhahabi, Ahmad ibn Muhammad. Tadhkirat al-Huffaz. 1nd ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1419 AH.*
- *Al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad. Al-Kashif fi Marifat Man Lahu Narrati fi Al-Kutub Al-Sittah. ed. Muhammad Awwamah and Ahmad Muhammad Nimr Al-Khatib. 2nd ed. Jeddah-Al-Madinah: Dar Al-Minhaj and Dar Al-Yusr, 1430 AH.*
- *Al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad. Diwan Al-Duafa wal-Matrukin. ed. Muhammad Sayyid Al-Azhari. 1nd ed. Beirut: Dar Al-Bashair Al-Islamiyyah, 1438 AH.*
- *Al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad. Mizan al-Itidal fi Naqd al-Rijal. ed.Muhammad Radwan Arqasusi and others. 1nd ed. Damascus: al-Risalah al-Alamiyyah, 1430 AH.*
- *Al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad. Sayr Aelam Alnubala. ed.a group of researchers under the supervision of Shuayb al-Arnaut. 3nd ed. Beirut: Dar al-Risalah, 1405 AH.*
- *Al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad. Tarikh Aliislam. ed. Dr. Bashar Awad Marouf. 1nd ed. Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami, 2003AD.*
- *Al-Duri, Al-Abbas ibn Muhammad. Altaarikh Liahyaa bin Mueayan. ed. Muhammad ibn Ali al-Azhari. 1nd ed. Cairo: Al-Farouk Al-Hadithah, 1434 AH.*
- *Al-Fusawi, Yaqub ibn Sufyan. Almaerifat Waltaarikh. ed.Akram Diaa al-Umari. 2nd ed. Beirut: Al-Risala Foundation, 1401 AH.*
- *Al-Hakim, Muhammad bin Abdullah. Maerifat Eulum Alhadith. ed: Sayyid Muazzam Husayn. 2nd ed. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1397 AH.*
- *Al-Hakim, Muhammad ibn Abdullah. Swalat al-Hakim al-Naysaburi to al-Daraqutni. ed: Dr. Muwaffaq bin Abdullah bin Abdul Qadir. 1nd ed. Riyadh: Maktaba al-Ma'arif, 1404 AH.*
- *Al-Hanai, Al-Husayn bin Muhammad. Al-Hanaiyyat. ed: Khalid Rizq Muhammad Jabr. 1nd ed. Riyadh: Adwa' al-Salaf, 1428 AH.*
- *Al-Iraqi, Abdul-Rahim ibn Al-Husayn. Al-Mughni an Haml Al-Asfar fi Al-Asfar fi Takhreej Ma fi Al-Ihya min Al-Akhbar. 1nd ed. Beirut: Dar Ibn Hazm, 1426 AH.*
- *Al-Isfarayini, Abu Awanah Yaqub ibn Ishaq. Almusnad Alsahih Almkhrrj ealaa Sahih Muslim. ed.a team of researchers. 1nd ed. The Islamic University of Madinah: Deanship of Scientific Research, 1435 AH.*
- *Al-Khatib, Ahmad ibn Ali. Tarikh Baghdad. ed.Bashar Awad Marouf. 1nd ed.*

Beirut: Dar al-Gharb al-Islami, 1422 AH.

- *Al-Khatli, Ibrahim bin Abdullah. Swalat Ibn al-Junayd, li Abu Zakariya Yahya bin Main.ed: Ahmad Muhammad Nur Saif. 1nd ed. Medina: Publishing House: Maktaba al-Dar, 1408 AH.*
- *Al-Khurasani, Said bin Mansur bin Shubah. Sunan Said bin Mansur. ed: Dr. Habib al-Rahman al-Azami. 1nd ed. India: Dar al-Salafiya, 1403 AH.*
- *al-Manawi, Muhammad ibn Ibrahim. Kashf al-Manahij wa al-Tanaqih fi Takhreej Ahadith al-Masabih. ed. Dr. Muhammad Ishaq Ibrahim. 2nd ed. Beirut: Arab Encyclopedia House, 1426 AH.*
- *al-Maqdisi, Muhammad ibn Tahir. Atraf al-Gharaib wa al-Afrad min Hadith Rasulullah . ed. Jabir ibn Abdullah al-Sari. 1nd ed. Riyadh: Dar al-Tadmuriyah, 1428 AH.*
- *Al-Mawsili, Ahmad ibn Ali. Musnad Abi Yala. ed.Hussein Salim Asad. 2nd ed. Damascus: Dar Al-Ma'mun for Heritage, 1410 AH.*
- *Al-Mizzi, Yusuf ibn Abd al-Rahman. Tahdhib al-Kamal fi Asma al-Rijal. ed. Bashar Awad Marouf. 2nd ed. Beirut: Dar al-Risala, 1431 AH.*
- *al-Mu'alimi, Abd al-Rahman ibn Yahya. Al-Tankil bi ma fi Tanib al-Kawthari min al-Abatil. Verification and commentary by Muhammad Nasir al-Din al-Albani. 2nd ed. Beirut: al-Maktab al-Islami, 1406 AH.*
- *al-Muqaddami, Muhammad ibn Ahmad. Altaarikh Waasma Almuhdithin Wakunaahum. ed. Muhammad ibn Ibrahim al-Luhaidan. 1nd ed. Cairo: Dar al-Kitab wa al-Sunnah, 1415 AH.*
- *Al-Nasa'i, Ahmad ibn Shuayb. Al-Mujtaba min al-Sunan - Al-Sunan Al-Sughra. ed.Abd al-Fattah Abu Ghuddah. 2nd ed. Aleppo: Office of Islamic Publications, 1406 AH.*
- *Al-Nasai, Ahmad ibn Shuayb. Al-Sunan Al-Kubra. ed.Hasan Abd al-Munim Shalabi, Supervised by Shu'ayb al-Arnaut. 1nd ed. Beirut: Al-Risala Foundation, 1421 AH.*
- *Al-Nawawi, Yahya ibn Sharaf. Al-Adhkar. ed. Shuayb al-Arnaut. 1nd ed. Beirut: Dar al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution, 1414 AH.*
- *Al-Naysaburi, Muslim ibn al-Hajjaj. Altamyiiz. ed. Dr. Abdul Qader Mustafa Al-Muhammadi. 1nd ed. Dammam: Dar Ibn Al-Jawzi, 1430 AH.*
- *Al-Qudai, Muhammad ibn Salamah. Musnad al-Shihab. ed.Hamdi Abd al-Majid al-Salafi. 2nd ed. Beirut: Al-Risala Foundation, 1407 AH.*
- *Al-Qushayri, Muslim ibn al-Hajjaj. Sahih Muslim. ed.Muhammad Fuad Abd al-Baqi. 1nd ed. Istanbul: Islamic Library, 1374 AH.*
- *al-Ramhurmuzi, al-Hasan ibn Abd al-Rahman. Almahdath Alfasil Bayn Alraawy Walwaei. ed.Muhammad Ajaj al-Khatib. 1nd ed. Beirut: Dar al-Fikr, 1404 AH.*
- *al-Rubai, Muhammad ibn Abdullah. Tarikh Mawlid Aleulama Wawafayatihim. ed.Dr. Abdullah ibn Ahmad al-Hamad. 1nd ed. Riyadh: Dar al-Asima, 1410 AH.*
- *Al-Sanani, Abd al-Razzaq ibn Hammam. Al-Musannaf. ed. Habib al-Rahman al-Azami. 2nd ed. Beirut: Islamic Office, 1403 AH.*
- *Al-Sayyah, Ali ibn Abdullah. Maerifat Ashab Ayuwb Alsikhtianii. 1nd ed. Riyadh: Imam Muhammad ibn Saud University in Riyadh: Deanship of Scientific Research, 1430 AH.*

• *Al-Sijistani, Sulayman ibn al-Ashath. Masayil Aliimam Ahmad. ed. Tariq ibn Awad Allah. 1nd ed. Cairo: Ibn Taymiyyah Library, 1420 AH.*
• *Al-Sijistani, Sulayman ibn al-Ashath. Sualat Abi Eubayd Alajri Aba Dawud Alsijistanii. ed. Dr. Abd al-Alim ibn Abd al-Azim al-Bastawi. 1nd ed. Mecca-Beirut: Al-Istiqama Library and Al-Rayyan Foundation, 1418 AH.*
• *Al-Sijistani, Sulayman ibn al-Ashath. Sualat Abu Dawud to Imam Ahmad. ed. Dr. Ziyad Muhammad Mansour. 1nd ed. Medina: Maktaba al-Ulum wa al-Hikam, 1414 AH.*
• *Al-Tabarani, Sulayman ibn Ahmad. Al-Duaa. ed. Mustafa Abdul-Qadir Atta. 1nd ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1413 AH.*
• *Al-Tabarani, Sulayman ibn Ahmad. Al-Mujam Al-Awsat. ed. Tariq ibn Awad Allah ibn Muhammad and Abdul-Muhsin ibn Ibrahim Al-Husayni. 1nd ed. Cairo: Dar Al-Haramain, 1415 AH.*
• *Al-Tabarani, Sulayman ibn Ahmad. Al-Mujam Al-Kabir. ed. Hamdi ibn Abdul-Majid Al-Salafi. 1nd ed. Cairo: Ibn Taymiyyah Library, 1415 AH.*
• *Al-Tirmidhi, Muhammad ibn Isa. Al-Jami al-Kabir - Sunan al-Tirmidhi. ed.Shuayb al-Arnaut and others. 1nd ed. Damascus: Dar al-Risala, 1430 AH.*
• *Al-Tirmidhi, Muhammad ibn Isa. Ilal al-Tirmidhi al-Kabir. ed.Mahmoud Muhammad Khalil and Subhi al-Samarra'i. 1nd ed. Amman: Dar al-Uthmaniyah, 1428 AH.*
• *Al-Zamakhshari, Mahmud ibn Amr. Al-Faiq fi Gharib al-Hadith wa al-Athar. ed. Ali Muhammad al-Bajawi - Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. 2nd ed. Beirut: Dar al-Marifah.*
• *al-Zamakhshari, Mahmud ibn Amr. Asas Albalagha. ed.Muhammad Basil Uyun al-Sud. 1nd ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1419 AH.*
• *Ibn Abi Hatim, Abd al-Rahman al-Razi. Al-Marasil. ed.Shukrallah Nimatullah Qujani. 2nd ed. Beirut: Al-Risala Foundation, 1418 AH.*
• *Ibn Abi Hatim, Abd al-Rahman al-Razi. Kitab al-Ilal. ed.a team of researchers under the supervision and care of Sad ibn Abdullah al-Hamid and Khalid ibn Abd al-Rahman al-Juraisi. 1nd ed. Riyadh: Matab al-Humaidhi, 1427 AH.*
• *Ibn Abi Hatim, Abd al-Rahman ibn Muhammad (d. 327 AH). Al-Jarh wa al-Tadil. 1nd ed. India - Beirut: The Ottoman Encyclopedia - Dar Ihya al-Turath al-Arabi, 1271 AH - 1952 AD.*
• *Ibn Abi Khaythama, Abu Bakr ibn Ahmad. Al-Tarikh al-Kabir. ed.Salah ibn Fathi Hilal. 1nd ed. Cairo: Al-Farouq Al-Hadithah Publishing House, 1427 AH.*
• *Ibn Abi Shaybah, Abd Allah ibn Muhammad. Al-Musannaf. ed.Muhammad Awwamah. 1nd ed. Beirut: Dar Qurtuba, 1427 AH.*
• *Ibn Adi, Abdullah ibn Adi Abu Ahmad al-Jurjani. Alkamil fi Dueafa Alrijal. ed.Mazen ibn Muhammad al-Sarsawi. 3nd ed. Riyadh: Maktabat al-Rushd, 1439 AH.*
• *Ibn al-Athir, al-Mubarak ibn Muhammad. Alnihayat fi Gharayb Alhadith Walathar. ed. Khalil Mamoun Shiha. 2nd ed. Beirut: Dar al-Ma'rifah, 1427 AH.*
• *Ibn al-Madini, Ali ibn Abdullah. Eilal Alhadith Wamaerifat Alrijal. ed. Dr. Mazen ibn Muhammad al-Sarsawi. 1nd ed. Dammam: Dar Ibn al-Jawzi, 1426 AH.*

• *Ibn al-Mubarak, Abdullah al-Marwazi. Alzuhd Walraqayiq. ed. Ahmad Farid. 1nd ed. Riyadh: Dar al-Mi'raj International, 1415 AH.*
• *Ibn al-Mulaqqin, Umar ibn Ali. Al-Badr al-Munir fi Takhreej Ahadith al-Sharh al-Kabir. ed. A group of researchers. 1nd ed. Riyadh: Dar Al-Asimah, 1430 AH.*
• *Ibn al-Sunni, Ahmad ibn Muhammad. Eamil Alyawm Wallayla. ed. Kawthar al-Barni. 1nd ed. Jeddah-Beirut: Dar al-Qibla for Islamic Culture and the Quranic Sciences Foundation, 2010AD.*
• *Ibn Asakir, Ali ibn al-Hasan. Tarikh Dimashq. ed.Amr ibn Gharamah al-Amrawi. 1nd ed. Beirut: Dar al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution, 1415 AH.*
• *Ibn Asakir, Ali ibn al-Husayn. Muejam Alshuyukh. ed.Dr. Wafa Taqi al-Din. 1nd ed. Damascus: Dar al-Bashar, 1421 AH.*
• *Ibn Hajar, Ahmad ibn Ali. Al-Matalib al-Aliyah. ed.a group of researchers. 1nd ed. Riyadh: Dar al-Asima, 1419 AH.*
• *Ibn Hajar, Ahmad ibn Ali. Altalkhis Alhabir fi Takhrij Ahadith Alraafieii Alkabir. ed.Muhammad Althaani Umar ibn Musa. 1nd ed. Riyadh: Adwa al-Salaf, 1428 AH.*
• *Ibn Hajar, Ahmad ibn Ali. Fath Al-Bari Sharh Sahih Al-Bukhari. ed: Nazar Muhammad Al-Faryabi. 1nd ed. Riyadh: Dar Taybah, 1427 AH.*
• *Ibn Hajar, Ahmad ibn Ali. Iithaf Almuharat Bialfawayid Almubtakarat min Atraf Aleashra. ed. Dr. Zuhair ibn Nasir al-Nasir and others. 1nd ed. Medina: King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qur'an in cooperation with the Center for the Service of the Sunnah and Prophetic Biography, 1415 AH.*
• *Ibn Hajar, Ahmad ibn Ali. Lisan Al-Mizan. ed: Abd Al-Fattah Abu Ghuddah. 1nd ed. Beirut: Dar Al-Bashair Al-Islamiyyah, 1432 AH.*
• *Ibn Hajar, Ahmad ibn Ali. Natayij Alafkar. ed: Hamdi Abd Al-Majid Al-Salafi. 2nd ed. Damascus-Beirut: Dar Ibn Kathir, 1429 AH.*
• *Ibn Hajar, Ahmad ibn Ali. Tafseer Ahl al-Taqdees bi-Al-Matthal al-Musawwuf al-Tadlees. ed.Ahmad ibn Ali al-Mubaraki. 3nd ed. Al-Humaidhi Press, 1422 AH.*
• *Ibn Hajar, Ahmad ibn Ali. Taghliq al-Taliq ala Sahih al-Bukhari. ed.Said Abd al-Rahman Musa al-Qazqi. 1nd ed. Amman-Beirut: Islamic Office-Dar Ammar, 1405 AH.*
• *Ibn Hajar, Ahmad ibn Ali. Tahdheeb al-Tahdheeb. ed.Ibrahim al-Zaybaq and Adel Murshid. 1nd ed. Beirut: Dar Al-Risala, 1329 AH.*
• *Ibn Hajar, Ahmad ibn Ali. Taqreeb al-Tahdheeb. ed.Muhammad Awwamah. 2nd ed. Medina-Beirut: Dar al-Yusr and Dar Qurtuba, 1430 AH.*
• *Ibn Hanbal, Ahmad ibn Muhammad. Alealal Wamaerifat Alrijal - Riwayat Almarwadhi Waghayruh. ed: Wasi Allah ibn Muhammad Abbas. 1nd ed. Cairo: Dar Al-Imam Ahmad, 1427 AH.*
• *Ibn Hanbal, Ahmad ibn Muhammad. Kitab Aleilal Wamaerifat Alrijal ean Ahmad Bin Hanbal - Riwayat Eabd Allah. ed. Wasi Allah ibn Muhammad Abbas. 2nd ed. Riyadh: Dar Al-Qabas, 1427 AH.*
• *Ibn Hanbal, Ahmad ibn Muhammad. Musnad Ahmad ibn Hanbal. ed. Shuayb al-Arnaut, Adel Murshid, and others. 1nd ed. Beirut: Mu'assasat al-Risala, 1421 AH.*

• *Ibn Hibban, Muhammad ibn Hibban. Al-Thiqat. 1nd ed. India: Ministry of Education of the High Government of India, under the supervision of Dr. Muhammad Abd al-Muid Khan. Hyderabad, Deccan: The Ottoman Encyclopedia, 1393 AH.*
• *Ibn Hibban, Muhammad ibn Hibban. Kitab Almajruhin min Almuhdithin Waldueafa Walmatrukin. ed.Muhammad ibn Insan Farhat. 1nd ed. Beirut: Dar Al-Lulu'ah, 1439 AH.*
• *Ibn Main, Yahya al-Baghdadi. Tarikh Abn Mueayan - Riwayat Aldaarmii. ed.Ahmad Muhammad Nur Saif. Damascus: Dar al-Mamun for Heritage.*
• *Ibn Majah, Muhammad ibn Yazid. Sunan Ibn Majah. ed.Shuayb al-Arnaut and others. 1nd ed. Damascus: Dar al-Risala, 1430 AH.*
• *Ibn Rajab, Abd al-Rahman ibn Ahmad. Sharh Ealal Altirmidhii Liabn Rajab. ed. Nur al-Din Atr. 1nd ed. Riyadh: Dar al-Ata, 1421 AH.*
• *Ibn Sad, Muhammad ibn Sad. Altabaqat Alkabir. ed. Ali Muhammad Umar. 1nd ed. Cairo: Maktabat al-Khanji, 1421 AH.*
• *Ibn Tahman, Yazid ibn al-Haytham. From the Words of Abu Zakariya Yahya ibn Main on Men. ed. Dr. Ahmad Muhammad Nur Saif. 1nd ed. Damascus: Dar al-Mamun for Heritage. (To be added to the list)*